وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس تمويل التنمية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس اقتصاد التنمية

من إعداد:

د. ســـــاعـــد محـــمـد

السنة الجامعية:2023/2022

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	**01**
المحور الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية	**62**
1- الادخار الحكومي	**63**
2- التمويل بالعجز في الموازنة العامة	**67**
3- مدخرات القطاع العائلي	**70**
4- مدخرات قطاع الأعمال	**73**
المحور الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية	**70**
أ– أهمية القروض الخارجية	**77**
ب– السياسة المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**83**
المحور الثالث: مصادر تمويل التنمية في الجزائر	**81**
1- رصيد الميزانية العامة للجزائر	**90**
2- تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري	**92**

إن استقرار الاقتصاد الكلي كان ولا زال إلى حد الساعة يعد من أهم المؤشرات الدالة على قوة ومقدرة الدول في التغلب على الأزمات الاقتصادية،و الجزائر واحدة من تلك الدول التي جعلت صانعي القرار الاقتصادي بها شغلها الشاغل هو تحقيق استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية جسدت من خلال البرامج التنموية المتعاقبة، بغية تكييف

اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين مناخ بيئة أعمالها، وظهر هذا جليا من خلال صدور قانون الاستثمار الجديد الذي أعطى الدفع القوي للاستثمار المحلي وجلب أكبر قـــــــــــــــــــــــــــــــــــدر ممكـــن من الاسثمارا ت الأجنبية المباشرة، وهذا ما ركزنا عليه على غرار بقية المؤشرات والتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية الأخرى، لان هذا الأخير يعد في الوقت الراهن من مفاتيح تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. و مقياس لمدى نجاعة مصادر تمويل التنمية.

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

ومن خلال مقياس تمويل التنمية سنتطرق بصفة خاصة إلى التنمية الاقتصادية، كما سنحاول التعرض إلى مصادر تمويل التنمية في الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

وهذا في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي التنمية والمستويات التي تمسها ؟
- ما هي التنمية الاقتصادية ؟ واستراتيجياتها ؟
- ما هو الدافع لعملية التنمية الاقتصادية وما هي مختلف العوائق التي تتعرض لها ؟
- كيف يعتبر التمويل من أهم عقبات التنمية ؟ وكيف يتم إنعاش مصادره ؟
- ما هي أهم المصادر الداخلية للتمويل التنمية ؟
- المصادر الخارجية للتمويل التنمية ؟
- ما هي أهم مصادر تمويل التنمية في الجزائر ؟

قبل التطرق إلى مصادر تمويل التنمية الداخلية و الخارجية لابد من الإشارة إلى أهم المؤشرات الاقتصادية على النحو التالي:

- الناتج الوطني والناتج القومي

مفهوم "الناتج الوطني" وهو القيمة المضافة الكلية في إنتاج البضائع والخدمات على أرض الوطن، وهو ما عبر عنه بالإنكليزية بعبارة Domestic Product، وعبر عنه بالعربية بعبارة «الناتج المحلي، أو «الناتج الداخلي». يحتسب الناتج المقصود على مرحلتين: الأولى قيمة المنتج في جميع فروع الإنتاج على أساس كميات منتوجات ذلك الفرع وأسعارها ؛ والمرحلة الثانية هي احتساب القيمة المضافة في كل فرع بعد طرح قيمة المدخلات من إنتاج الفروع الأخرى. شاعت تسمية مجموع هذه القيم المضافة في جميع فروع الإنتاج الناشطة على أرض الوطن في كتابات المشرقيين بـ "الناتج المحلي"، وفي كتابات أهل المغرب بالناتج الداخلي، ولا يؤدي التعبيران في رأينا على وجه الدقة معنى التمييز المقصود بين National Product وDomestic Product، يشير الأول إلى ناتج مواطني الدولة بصرف النظر عن إنتاجهم له على أرض الوطن أو في بلد من بلدان الاغتراب التي يقيمون بها موقتاً لأغراض العمل. أما الثاني، أي Domestic Product فيشير، على وجه الحصر، إلى الناتج الاقتصادي على أرض الوطن، سواء أنتجه المواطنون أم الوافدون من العمال الأجانب. وينطبق الأمر ذاته على"جنسية" عوامل الإنتاج الأخرى. لكن اللغة الإنكليزية لا تستفيد من التمييز الذي تتيحه اللغة العربية بين مفهوم قوم وقومي، ومفهوم «وطن» و«وطني». لذلك لجأت إلى استخدام عبارة Domestic لأداء معنى الناتج على أرض الوطن في مقابل National الذي ينتجه «القوم " بمعنى المواطنين حاملي جنسية البلد الذي تجري في شأنه حسابات الإنتاج والدخل، على الرغم من أن المقابل الأدق لـ Domestic هو تعبير External، غير

أنه بعيد عن المعنى المقصود. وعلى الرغم من هذه الخلفية، فوت معربوا المصطلحات فرصة الاستفادة من التمييز الذي تتيحه اللغة العربية بين والوطن وهو «أرض الموئل " Homeland التي يقيم فيها المواطنون، و«القوم " وهم مواطنو الأمة منتجو الدخل القومي في هذه الحالة، سواء أنتجوه على أرض الوطن أم في بلدان اغترابهم، فلجأوا بدلاً من ذلك إلى استخدام عبارة المحلي الوصف الناتج على أرض الوطن في مقابل Domestic، على الرغم من أن المقصود هو الناتج على كامل أرض الوطن، وليس على جزء «محلي " منها. لذلك، فالأصح تسميته "الناتج الوطني " تمييزا له من الناتج المحلي لإقليم أو محافظة، وكذلك تميا له من الناتج القومي الذي ينتجه "القوم "، أو المواطنون، سواء ينتجونه على أرض الوطن أم في أراضي الاغتراب. وعلى ذلك يُحتسب الناتج القومي لبلد ما من أرقام الناتج الوطني، بأن يُضاف إلى هذا الأخير ناتج عمل المواطنين المنتمين إلى هذا البلد في الخارج (تحويلات المغتربين)، ونحسم من الناتج الوطني في المقابل تحويلات غير المواطنين العمال الأجانب إلى الخارج أو إلى أوطانهم، فيصبح جزءاً من الناتج القومي لتلك البلدان[1].

- الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الصافي

تُميّز " الحسابات الاجتماعية " بين الناتج الوطني محتسباً بالطريقة المبينَة آنفاً، أي كمجموع القيم المضافة في فروع الإنتاج الناشطة جميعها على أرض الوطن، بعد طرح المدخلات بين هذه الفروع وهذا الناتج بعد " تصفية " إضافية هي طرح قيمة استهلاك الأصول الرأسمالية المستخدمة في توليد تلك القيم المضافة. على هذا الأساس، أصبح لدينا مفهوم "الناتج الصافي" (Net product) إضافة إلى المفهوم الأول وهو الناتج "غير الصافي" (Gross Product).

[1] - طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العلمية والعربية، ص ص: 21-23.

إن احتساب مخصصات اندثار الأصول الرأسمالية أمر غير سهل، وتأثيره في احتساب حركة "الناتج" ليس كبيراً، لذلك راج استعمال أرقام الناتج في حالتها غير الصافية، فتلازم رقم الناتج مع صفته " غير الصافية " (Gross Product). هنا، واجه من تصدي لتعريب المصطلح مشكلة التعبير عن Gross أو "غير الصافي" بكلمة واحدة، فارتجل عبارة «إجمالي». لكن هذه العبارة لا تتصل بأي معنى من معاني "الصفاء" (Net) في مقابل «عدم الصفاء» (Gross)، بل تختص بما هو "مجمل"، أي " غير مفصّل ".

اقترح آخرون عبارة "الخام"، في مقابل Gross، وهي بلا شك الأقرب إلى أداء معنى "غير الصافي"، وهي في المناسبة تقابل ما يستعمل باللغة الفرنسية لأداء المعنى ذاته في وصف الناتج (Produit brute) .

من ناحية أخرى، يُجهض استعمال عبارة "إجمالي" بالشكل غير الصحيح إمكان استعمالها الصحيح للتعبير عن مفهوم Aggregative، من "مجمل" و"مجملات" (Aggregate and Aggregates) وهو مفهوم محوري في الحسابات الاقتصادية، إذ يشير إلى مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالغة الأهمية مثل "مجمل الناتج" (Aggregate Product)، "ومجمل الاستهلاك" Consumption Aggregate، " ومجمل الاستثمار" (Aggregate Investment). بدلاً من ذلك، يقع التعريب الشائع في مزيد من الخطأ كاستخدام "مجموع" و"مجاميع" لأداء تلك المعاني، في حين ليست عملية الوصول إلى "المجمل" عملية "تجميع". فـ "مجمل الناتج" (Aggregate Product) ليس مجرد "تجميع" قيم السلع والخدمات المنتجة، بل جمع القيم المضافة بعد طرح قيم المدخلات البينية بين فروع الإنتاج المختلفة.

لعلنا نجد في نهاية المطاف أن الأنسب هو تبسيط الأمور بالاصطلاح على تعريف "الناتج الوطني"، بأنه مجموع القيمة المضافة في الإنتاج لجميع السلع والخدمات الحاصلة على أرض الوطن قبل طرح مخصصات اندثار الأصول الرأسمالية، ومن ثم يُوصلنا طرح هذه المخصصات إلى "الناتج الوطني الصافي". بعبارة أخرى : يعتبر الناتج الوطني غير صافٍ ما لم يُوصف صراحة بالصفاء، وبذلك تتمتع العبارة العربية برشاقة لا تتمتع بها العبارة الإنكليزية الأمر الذي جعل مستعمليها يفتعلون لها رشاقة ما باختصارها في حروفها الأولى (GDP).

(1) يستخدم تجار المحاصيل والحبوب في بلاد الشام والعراق في الأوزان عبارة "الوزن القائم" للبضاعة كما هي في أكياسها أو أغلفتها، وعبارة "الوزن الصافي" بعد طرح وزن الأكياس أو الأغلفة الحاوية للبضاعة، استعمل بعض الاقتصاديين في العراق وبلاد الشام عبارة "الناتج القائم"، في بدايات استعمال هذا المفهوم. لكن يبدو أن اقتصاديين آخرين اعتبروا أن عبارة " قائم " تجهض إمكان استعمال هذا اللفظ في مقابل عبارة (Outstanding) وهذا هو التعبير الأفضل عند الكلام عن "الدّين القائم"، (Outstanding Debt)، فآثروا اللجوء إلى " الإجمالي "[1].

مفهوم التضخم الاقتصادي

يعرف التضخم Inflation بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار .

لذا لا تعد الزيادات الطارئة في الأسعار لسبب أو آخر تضخماً، من قبيل ارتفاع الأسعار بسبب العوامل الموسمية أو العرضية ؛ كما ان الزيادة في الأسعار لا تعني ان تكون لجميع السلع فقد ترتفع أسعار بعض السلع فيما يبقى البعض الآخر ثابتاً، اضافة الى انه لا يشترط أن تكون زيادات الأسعار متساوية

لجميع السلع فقد تكون الزيادات متباينة، وبغض النظر عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار إلا أنها تعني انخفاض القوة الشرائية بحيث تصبح كتلة نقدية كبيرة تطارد سلعاً

[1] - طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العلمية والعربية،مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-25.

قليلة بحيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعنى حدوث فائض في الطلب النقدي عن قدرة العرض السلعي، وفي أوقات التضخم فإن المستهلكين سيدفعون أسعاراً أعلى مقابل ما يحصلون عليه من سلع وخدمات[1].

التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، فعلى مرِّ التاريخ كانت التجارة محركاً لا غنى عنه للنمو الاقتصادي في العالم.

وعلى الرغم من الحديث عادةً ما يجري عن تبادل بين الدول، الا أن أغلب المبادلات تتم بين أفراد أو منشآت أعمال من دول مختلفة، لذا فإن التجارة الخارجية تنشأ لأن كلاً من البائعين والمشترين يحققون مكاسب منها، وإذا لم يتوقع أطراف التبادل الحصول على مكاسب من التجارة فانه لن تكون هناك تجارة خارجية[2].

الدخل القومي:

تعريف الدخل القومي: مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.

إذا كان الدخل القومي يمثل مجموع عوائد الإنتاج فإنه سيكون مساوياً لمجموع ما تنفقه هذه العوامل وهذا يعكس بالتالي حجم الإنفاق القومي.

إذا ما نظرنا إلى الدخل القومي من زاوية الإنتاج فإنه يمثل مجموع صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في الدولة.

إذا الدخل القومي يعكس مقدار النشاط الاقتصادي للمواطنين فهو يختلف عن مفهوم الثروة القومية.

---

[1] - كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ص: 271.

[2] - كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد،المرجع السابق، ص ص: 259-262.

الثروة القومية تتضمن عدد كبير من السلع الاقتصادية المادية مثل الأراضي الزراعية والغابات وجميع الموارد المنجمية كالحديد والفحم والنفط وجميع المصانع بأراضيها ومكانتها وأبنيتها وطرق المواصلات والبيوت ... الخ.

ومن التعريف أعلاه يمكن استنتاج ما يلي :

1. الدخل القومي هو الدخل المتحصل للاقتصاد الوطني بأجمعه للمقيمين.

المقيم : هو المواطن الذي يعيش في الدولة بشكل مستمر يمارس فيها نشاطه ويعتبر ضمن المقيمين أعضاء السلك الدبلوماسي للدولة والطلاب الذين يدرسون في الخارج والسواح والمسافرين لغرض العلاج.

2. الدخل القومي ويختلف عن دخل الأفراد وان مجموعه لا يساوي مجموع دخول الأفراد.

هناك دخول لا تُعتبر دخول فردية لكنها تُعد من فقرات الدخل القومي كالاستقطاعات التقاعدية وأرباح الشركات غير الموزعة.

بالعكس هناك دخول فردية لكنها لا تدخل ضمن الدخل القومي كالإعانات الموزعة من خلال الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية.

3. ان الدخل القومي يشمل دخل المواطنين فقط سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم غير طبيعيين كالشركات الخاصة أو المشروعات العامة أو الهيئات الحكومية نتيجة لإسهامهم في العملية الإنتاجية داخل البلد أو خارجه.

دخول الأجانب نتيجة لامتلاكهم بعض عناصر الإنتاج لا تدخل ضمن الدخل القومي.

مثال : العوائد التي يحصل عليها المواطنون من جراء نشاطهم الإنتاجي في الخارج تدخل في حسابات الدخل القومي الوطني.

إن الدخل القومي ينبغي أن يكون ناجماً عن الخدمات الاقتصادية التي يقدمها الأفراد الاقتصاديون.

من هم الأفراد الاقتصاديون ؟

هم الأفراد المنتجون والمشروعات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

فالخدمات العرضية لا تدخل ضمن الدخل القومي ومثال ذلك :

ـ شراء دار وبيعها بعد فترة بثمن أعلى من ثمن شراءها فالربح هنا لا يُعد دخلاً وإنما يعتبر من قبيل الأعمال اليدوية.

ـ كما لا يُعد دخلاً الربح الناجم من شراء سند وبيعه بسعر أعلى.

ـ الإرث لا يعتبر من مفردات الدخل القومي لأنه مجرد عملية نقل الملكية من المُورث إلى الوارث[1].

ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات (Balance of Payments) بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين، سواء كانوا أشخاصاً أو مشروعات أو مؤسسات حكومية، مع بقية دول

العالم خلال مدة زمنية معينة، وتتضمن تلك المعاملات الصادرات والاستيرادات وجميع تدفقات رأس المال، فهو سجل حقوق الدولة وديونها خلال مدة معينة أقصاها سنة عادةً .

ويُبنى ميزان المدفوعات من الناحية النظرية على أساس نظام القيد المزدوج في مسك السجلات، والذي ستضمن أن لكل عملية قيدين أحدهما دائن والآخر مدين .

لذا يتألف ميزان المدفوعات من الحساب الدائن ((Credit Entry وتُسجل فيه كآفة المعاملات الاقتصادية التي تمكن الدولة من أن تستلم إيرادات من دول العالم الخارجي، ومنها : قيم الصادرات من السلع، الفوائد والأرباح الناجمة عن قروض واستثمارات المقيمين في الخارج، قيم خدمات النقل والتأمين التي يؤديها المقيمون

[1] - ثامر علوان المصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ص ص: 185-187.

الأجانب، رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل القادمة من الخارج والتي تدخل البلد بقصد الاستثمار، قيم الذهب المصدر للخارج .. الخ .

أما الجانب الآخر فهو الحساب المدين ((Debit Entry وهو الحساب الذي تُسجل فيه كآفة المعاملات الاقتصادية التي تلزم الدولة بأن تؤدي مدفوعات بالعملات الأجنبية إلى الخارج، ومنها: الاستيرادات من السلع، قيم خدمات النقل والسياحة التي يؤديها الأجانب للمواطنين، الفوائد والأرباح القصيرة والطويلة الأجل الوطنية المصدرة إلى الخارج بقصد الاستثمار، وقيم الذهب المستوردة من الخارج.

إن بناء الميزان على أساس القيد المزدوج يعني أنه يكون متوازناً دائماً، أي أن المجموع الكلي لبنود الجانب الدائن لا بد وان يتساوى مع المجموع الكلي لبنود الجانب المدين .

ويتضمن ميزان المدفوعات أربعة أنواع من الحسابات يختص كل منهما بند معين من المعاملات الدولية وهي: الحساب الجاري، حساب رؤوس الأموال، التحويلات من طرف واحد، وحركات الذهب النقدي .

الحساب الجاري (Account Current) : ويتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والخارج، ويتضمن جانبه الدائن دخل البلد من المصادر الدولية، أما جانبه المدين فيمثل إنفاق البلد على السلع والخدمات الأجنبية، وهو يشمل بندين أساسسين هما:

- الصادرات والاستيرادات من السلع (تجارة السلع) ويطلق على الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع اسم الميزان التجاري .
- الصادرات والاستيرادات من الخدمات (تجارة الخدمات) .

حساب رأس المال (Capital) Account: ويتضمن جميع المعاملات الدولية التي تتعلق بالملكية والديون وهو يتضمن الأسهم والسندات والعملات والودائع في البنوك، ويُقسم بدوره إلى قسمين هما: حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل وحساب رؤوس

الأموال قصيرة الأجل، فكل ما يستحق خلال مدة سنة هو ضمن روس الأموال قصيرة الأجل، أما ما يستحق في مدة تزيد على السنة فانه يقع ضمن رؤوس الأموال طويلة الأجل .

التحويلات من طرف واحد Unilateral Transfers: وهي مجموعة التحويلات التي تتم بدون مقابل كالهبات والهدايا والتعويضات من قبل الأفراد والحكومات سواء كانت من الأجانب إلى المقيمين أو بالعكس .

حركات الذهب النقدي Monetary Gold Movements : يحتل الذهب بالنسبة لمعظم دول العالم أهمية خاصة باعتباره موجوداً نقدياً ووسيلة دفع تتمتع بقبول عالمي وهو الوحيد الذي يُعتبر نقداً دولياً حقيقياً، وما دام الذهب مقبول دولياً فبإمكان أي بلد أن يحصل على أي نو من الصرف الأجنبي عن طريق تصدير الذهب مقابل الحصول على عملات أجنبية، ويدخل ضمن حركات الذهب النقدي التغيرات
التي تحصل في ملكية الذهب المودع لدى البنك المركزي من قبل الدول الأخرى عندما لا يتم نقل الذهب ماديا بينها، إذ أن الذهب النقدي غالباً ما يصدر أو يستورد عن طريق ما يسمى بالإيداع لحساب دولة أجنبية وذلك لتفادي نفقات وأخطار النقل المادي له.

جدول (01) : نموذج مبسط لميزان لمدفوعات

الفقرات	دائن	مدين
أولا: الحساب الجاري		
أ-ب- السلع والخدمات		
أ- السلع		
1- بضائع عامة		
2- سلع للتجهيز		
3- سلع أخرى		
4- ذهب غير نقدي		
ب- الخدمات		
1- النقل		
2- السفر		
3- خدمات (اتصالات، تأمين، مالية... أخرى)		
4- روم الامتياز والتراخيص		
ج- الدخل		
1- تعويضات العاملين		

2- دخل الاستثمار		
د- التحويلات الجارية		
1- الحكومة العامة		
- ضرائب جارية على الدخل		
- ضرائب أخرى على الإنتاج		
- ضرائب أخرى للإنتاج		
- إسهامات اجتماعية		
- مزايا اجتماعية		
- التحويلات الجارية الأخرى للحكومة العامة		
2- القطاعات الأخرى		
- تحويلات العاملين بالخارج		
- تحويلات أخرى		
ثانيا: الحساب الرأسمالي والمالي		
1- التحويلات الرأسمالية		
- الإعفاء من الدين		
- أخرى		
- القطاعات الأخرى		
تحويلات المهاجرين		
الإعفاء من الدين		
أخرى		
2- حيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التصرف بها		

ب-الحساب المالي		
1- الاستثمار المباشر (أرباح وفوائد)		
- في الخارج		
- في الاقتصاد القائم بإعداد البيان		
2- استثمارات الحافظة		
- سندات ملكية (سلطات نقدية، حكومة عامة، مصارف، قطاعات أخرى)		
- سندات الدين (سلطات نقدية، حكومة عامة، مصارف، قطاعات أخرى)		
3- استثارات أخرى		
- ائتمانات تجارية (حكومة عامة، قطاعات أخرى)		
- القروض (طويلة الأجل، قصيرة الأجل)		
- العملة والودائع		
- أخرى		
4- الأصول الاحتياطية		
- الذهب النقدي		
- حقوق السحب الخاصة		
- وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي		
- النقد الأجنبي		
العملة والودائع		
أوراق مالية		
5- استحقاقات أخرى		

المصدر: كمال علاوي ،كاظم الفتلاوي، و آخرون ، مبادئ علم الاقتصاد،مرجع سبق ذكره، ص ص: 262-266.

التنمية الاقتصادية:

اقتصاديات التنمية Development Economics فرع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها بإتباع استراتيجيات وسياسيات معينة ، كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن فضلاً عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسنات مستمرة في مستوى المعيشة والقضاء على الجهل والتخلف .

يقال بأن آدم سميث Adam smith يعد أول كاتب أو اقتصادي التنمية من خلال مؤلفه ثروة الأمم 1776 ، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام ، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات ، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة ، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي ، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي ، ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة في معظمها في شمالها ، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف ، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يُطلق عليها تأدباً الدول النامية والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.

أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل " اللذين يملكون عن اللذين لا يملكون " ، أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى

معيشة شعوبها ، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على الاستقلال السياسي .

شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية ، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي ، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات الزمنية التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ، بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي ، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد ، ويؤكد الاقتصادي الباكستاني " محبوب الحق " بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كما أن التنمية بدون عدالة توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع .

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات ، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية " العقد الضائع " فعلى الصعيد الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات ، أما على الصعيد السياسي فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول وجمهورياته وبلدان أوربا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية .

اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات

الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية ، كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي ، فتحقيق دول أوربا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية واستكمال الولايات المتحدة وكندا والمكسيك لإجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة ، فضلاً عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز ، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية .

وإزاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاماً على الدول النامية أن تعيد النظر في سياساتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة

أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية ، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية ، ونظراً للزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية ، وغير ذلك من الدوافع

التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية[1].

وعلى ذلك سنحاول من خلال هذا المقياس التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية و سبل أو بالأحرى مصادر تمويلها، والتوصل إلى إجابات نلخصها في التالي :

- كيف يتم النمو؟ ومن هم المستفيدون محليا ودوليا؟
- ما هي حقيقة التنمية؟
- ما هي العقبات التي تواجه التنمية بالدول النامية؟ وما الإستراتيجية الأنسب لتنمية هذه الدول؟
- هل للدول النامية القدرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة؟
- ما هي السياسات الكفيلة بحل مشاكل تلك الدول؟

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، 2008، ص ص: 175-179.

- كيف يتم تمويل التنمية؟ أو بالأحرى ما هي مصادر تمويل التنمية؟

التنمية :

مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محددة ، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم .

التنمية هي:

عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن و تتطلب حشد الموارد و الإمكانات المادية و البشرية لينتقل المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة النمو و التقدم وتكون التنمية شاملة أي تشمل مختلف جوانب النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ،و تستهدف إحداث تغيرات نوعية بالإضافة إلى التغيرات الكمية و ذلك عن طريق الجهود المنظمة .

وهي أيضاً : عملية ارتقاء بمستوى الإنسان ، ارتقاء يحقق له التحرر من العجز عن إشباع حاجاته الأولية بحيث يستطيع الانطلاق إلى خلق و إشباع المزيد من الاحتياجات العقلية و الروحية أو إشباع تلك الاحتياجات التي تميزه من الكائنات الحية .

وهي أيضاً : تغير ايجابي شامل يهدف إلى رفع المستوى العام للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما و مجتمع ما ، و هي تغير ايجابي و عملية مضبوطة في ظروفها و فعاليتها.

وهي أيضاً : مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود بني البشر، أفرادا وجماعات و مؤسسات من أجل تحسين مستوى الحياة في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و القومية و العالمية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك في الحياة و لتساهم في تقدم البلاد.

وهي أيضاً : مجموعة العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات لتحسين نوعية الحياة و مستوى الثقافة فيها للوصول إلى التقدم و الرفاه المنشود و بخاصة في القطاعات الفقيرة المتدنية .

وهي أيضاً : عملية مادية ونفسية و معنوية، تنتج عن تفاعلات بين الإنسان و البيئة و الإنسان و رأس المال و الإنسان و احتياجاته، و الإنسان و تطلعاته، و الهدف منها تحقيق مستوى حياة أفضل له .

و هي أيضاً : محصلة الجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية و الشعبية في مختلف المستويات ، لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطة السياسة العامة للمجتمع .

وهي أيضاً : هي الزيادة الشاملة المتكاملة المرتبطة بحركة المجتمع تأثرا و تأثيرا، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة والتكنولوجيا و التنظيم و الإدارة [1].

[1] - امحمد خالد أبو عزام، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، ص ص: 90-92.

"عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروف وظروف افراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وازالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للامكانيات والطاقات ،بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للافراد".

-"هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي بالضرورة الى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن ليحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية".

-"الجهد المنظم المتكامل لدفع نمو الموارد المجتمع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا من اجل مواجهة التخلف أولا محاولة للحاق بركب التقدم الحضاري لتوفير حياه كريمة ميسره لكل فرد من افراد المجتمع".

-" الامثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمره في الدخل تفوق ومعدلات النمو السكاني".

-متطلبات التنمية الاقتصادية:

تستنيد عملية التنمية الاقتصادية على مجموعة من متطلبات تتنوع ما بين ما هو مادي ومعنوي وفكري، حيث متطلبات التنمية الاقتصادية تعتبر الاساس الذي تستند عليه

التنمية الاقتصادية وبغيابه لا تقوم التنمية ، و لذا سوف نذكر بإختصار أهم المتطلبات الحديثة عملية التنمية الاقتصادية وهي كالتالي:

1-التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

2-الانتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.

3-وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

4-نشر الوعي التنموي بين المواطنين, يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث ان عدم توفرها يؤدي الى إخلال في عملية التنمية وايضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية ،وذلك بإشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الإقتصادية.

تسعى كل دولة الى أن ترفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من الشك أن اهداف التنمية تختلف من دوله لاخرى ويعود ذلك الى ظروف الدولة واوضاعها الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك اهداف أساسية تسعى اليها الدول النامية في خطتها الانمائية ويمكن حصر هذه الاهداف الأساسية في الاتي:

أ-زياده الدخل الوطني: تعتبر زياده الدخل الوطني من أول اهداف التنمية الاقتصادية على الاطلاق، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول احتياجاتهم من مأكل وملبس وحماية وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر ،انخفاض مستوى المعيشة.بالاضافة الى زيادةه نمو عدد السكان غير المتماثلة مع النمو الاقتصادي

ب-التوزيع في الهيكل الانتاجي: تسعى التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الهيكل الانتاجي لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ،كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من اجل أن تمد
هذه الصناعات الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها.

ج-تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تعزيز الاعتماد على الذات: و لا شك بان هذا الهدف الاستراتيجي يعد من أهم المطالب لكي تتحول تبعية هذه الامة للعالم غير الاسلامي في الامور الجوهرية الى حالة الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوه والسلطان، ونعتقد بأنها تحقيق الاستقلال اقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات.

-الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية:

تعتبر التنمية و النمو الإقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الإقتصاد، إذ يعتبر الهدف الأساسي لأغلب النظريات الاقتصادية و أكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها و ازدهار شعبها،ولكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث في بدايات ظهور مصطلح التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

الاقتصاديون لا يجدون فرق بين التنمية والنمو، ولكن بتطور الاقتصاد حدث هناك فرق شاسع بين المصطلحين كرسه التطور الفكري لعلم الاقتصاد وبعد كل ما تقدم حاولنا استخلاص أهم نقاط الشبه والإختلاف بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (-1-): الفرق بين النمو و التنمية الإقتصادية.

البيان	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
المشاركون	معظم أفراد المجتمع	الأقلية التي تملك الثروة (عناصر الإنتاج)
الزمن	عملية طويلة الأجل	تلقائي يحصل مع مرور الزمن
مجالاته	كل المحاولات (الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية،السياسية...)	الجانب الاقتصادي
نوع القياس	كمي و نوعي	كمي
الأثر على الاقتصاد	تغير بنيان و هيكل الاقتصاد	زيادة الطاقة الإنتاجية
يعبر عن	تخضع لخطط و إجراءات برامج مدروسة و	يخضع لقانون العرض و

نظام اقتصادي	مسطرة من طرف الدولة	الطلب
العدالة	تهتم بتحقيق عدالة أكبر من خلال توزيع الدخل	لا يهتم بتحقيق العدالة بقدر زيادة الإنتاج
اللزوم	اختيارية	إجباري

المصدر:بعلة الطاهر، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية على التنمية الاقتصادية في الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة البليدة-2-، السنة الدراسية:2015/2014 م، ص23

و من خلال ما سبق:

- **يمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال التطرق لكلا المفهومين كما تم سابقا، حيث نجد أن النمو يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن او أنه يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود**

التخلف إلى حالة التقدم والنمو، وبالتالي يمكن أن يكون هناك نموا دون أن تكون هناك تنمية، فالنمو هو زيادة في الدخل القومي والفردي، والتنمية هي تغيرات هيكلية في المجتمع، ومع الاختلافات بين النمو والتنمية إلا أنهما يلتقيان في أنهما يهدفان في المقام الأول ويتفقان على الاتجاه، الغاية والهدف، فكلاهما يسير إلى الأمام وصولا إلى الارتقاء بالمجتمع أي أنهما يتفقان في الاتجاه الايجابي.

- كما يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تعني التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتهم بها الاصلاح، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الانتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي اسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.
- "فالتنمية تنطوي على العناصر التالية، فبالإضافة إلى ما يعنيه النمو الاقتصادي:
- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدي البعيد.

هناك مميزات أخرى تنفرد بها التنمية الاقتصادية، وتتمثل في:

- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وذلك من خلال الاهتمام بقطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة لزيادة الطاقة الانتاجية.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع، وهذا ما لا يحققه النمو الاقتصادي وتسعى اليه التنمية.
- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، حيث تعطي التنمية الاقتصادية أولوية للسلع والخدمات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، والملابس والمساكن، والخدمات الأساسية من تعليمية وصحبة واجتماعية.
- فالتنمية إذا لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، أي أن التنمية هي عملية تغير مقصود وممنهج وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع"[1].
- فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو، حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، وهذه التغيرات يجب ان تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

-النظرة المعاصرة لقياس ومصادر التنمية الاقتصادية:

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2003)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص16.

يعد التمويل الحجر الأساسي لمعظم المهام والمشاريع خاصة منها الاقتصادية ،وبما أن التنمية الاقتصادية هي جزء من هذا فيعتبر التمويل السبب الرئيسي لنجاحها النجاح لا يتحقق إلا بالوصول لنقاط محددة تخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي للفرد ، و بما أن معظم مصادر التمويل تنوعت المؤشرات اختلفت حددت دراستنا أهم واحدث مصادر التمويل ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

أ-مقياس نوعية الحياة:

هو عبارة عن مقياس مركب يجمع ثلاثة مؤشرات، نسبة غير الأميين وتوقع الحياة عند الميلاد معدل الوافيات الرضع باعتباره من أفضل التعبيرات الكمية الاجمالية عن مدى تطور القوه البشرية .في المجتمع من حيث خصائصها الأساسية الصحه والتعليم ذات العلاقة القوية بمستوى الانتاج في المجتمع عن المؤشرات المقومه نقدا مثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد بقضاء قياس أعلى مستوى لرفاه الاساسي الحقيقي، وأحيانا إتخذ توقع الحياة عند الميلاد كمؤشر تلخيصي لمستوى التقدم الاقتصادي الاجتماعي ككل. في قياس عملية التنمية قد خرج من الجانب الاقتصادي واصبح يركز على الامور الاجتماعية.

التنمية و الإسلام:

إن مناهج التنمية في القرآن الكريم ومفاهيمها الأساسية وصيغها وأسباب انعدامها وكل المحاور المرتبطة بها، غير مبينة في سورة واحدة، أو تحت عنوان واحد، بل هي مبثوثة في كامل القرآن الكريم، بصيغ مختلفة، وصور متباينة؟.

لا شك أن القرآن الكريم كتاب حياة، وليس من طبيعة الحياة التجزؤ ولا الانحياز، فالحديث عن التنمية حديث عن جوانب الحياة كلها. التربوية منها والاقتصادية والفكرية والاجتماعية والسياسية. ومجرد حشر التنمية تحت عنوان واحد أو سورة واحدة خروج عن المنهج الأمثل في التعامل مع هذا الموضوع الخطير.

وبالتالي، فإن شمولية التنمية وتكاملها هي أبرز سمة من سمات التنمية في القرآن الكريم. فمنهج معالجتها ينبغي أن يكون بالتبع منهجا شموليا متكاملا، ولا يفهم من هذا - بالطبع- أن يغرق الموضوع في عموميات لا نهاية لها، ولا أن ينظر إليه على أنه مرادف لكل المواضيع؛ يأخذ منها ويرجع إليها، حتى وإن كانت بعيدة؛ ذلك أن مثل هذا التعميم كفيل بتضييع المنهج والمبنى، وإفساد المقصد والمعنى.

والقرآن في عرضه لمختلف مجالات التنمية وأنواعها دقيق كل الدقة، واضح غاية الوضوح، لا لبس فيه ولا إبهام، فمن ذلك مثلا قوله تعالى، في الحديث عن التنمية الزراعية: (وآية لهم الأرض الميتة أحييناها
وأخرجنا منها حبا فمنه يأكلون * وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب وفجرنا فيها من العيون * ليأكلوا من ثمره وما عملنه أيديهم أفلاً يشكرون) (يس: 33-35) فالآية أبرزت

حدود عمل الله تعالى، ولم تلغ عمل الإنسان وجهده وعلمه، شأن بعض الفهم الخاطئ لسنن الكون؛ ذلك أن نتاج الإنسان من أسباب الازدهار المنشود، وأن عمله من مقدمات التنمية الحقة؛ فقوله تعالى: (وما عملته أيديهم)، أي لياكلوا مما عملت أيديهم وهو الغروس والحروث التي تعبوا فيها.

الإنسان القرآني إنسانا حقق جميع متطلبات الحضارة، حتى وإن ضعف أحيانا في الجانب المادي، إلا أنه لا يتائر، بل يؤسس على الجانب الأهم.

ثم إن الشكر كذلك سبب من الأسباب ومقدمة من المقدمات، وبالتالي؛ فإن الشطر الأول -أي العلم والعمل- مفهوم وواضح لدى كل الشعوب والمجتمعات، حتى وإن كانت كافرة أو ملحدة، أما الشطر الثاني فيحمل إضافة بارزة وبديعة، ألا وهي: شكر النعمة، وهنا يتضح الفرق الجوهري بين المنهج القرآني والمناهج الفكرية الأخرى.

قال تعالى: (وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد) (إبراهيم:7) وقال: (أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون * وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون * ولهم فيها منافع ومشارب أفلاً يشكرون) (يس: 71-73). وما غاص باحث في آية من آيات التنمية في

القرآن الكريم إلا وبهرته هذه الدقة وذلكم الوضوح، فهذه سمة ثانية من سمات منهج القرآن في معالجته لموضوع التنمية.

من هنا نسجل أن أبرز السمات في المنهج القرآني للتنمية أربعة، هي: الشمولية والتكامل والدقة والوضوح.

والتنمية من مدخلها الاقتصادي مرحلة متطورة تأتي بعد مرحلة النمو الاقتصادي، الذي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام مقاساً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي. إذن يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة أو الحديد، أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد (طبعاً شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية. لكن هذا النمو السريع، وغير الثابت لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية، التي تعرف من خلال ثلاث مصطلحات: الخطة، والدخل القومي الحقيقي، والأجل الطويل[1].

فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغير كمالي سطحي مرحلي عابر يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان

الاقتصادي، يمتد ليمُس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

عناصر التنمية في القرآن الكريم:

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، 2008، ص ص: 149-151.

يصعب حصر جميع عناصر التنمية الواردة في القرآن الكريم، لكن عملية مسحية أولية تبرز لنا عددا منها، ولعلها هي الأهم، وهي على التوالي: رأس المال، والثروات الطبيعية والآلية (أو التكنولوجيا كما تعرف اليوم) والإنسان والشكر والوقت والغيب والإدارة والتخطيط والعلم والعمل وتوجيه الطاقة.

لا شك أننا لو حاولنا تصنيف هذه العناصر تصنيفا منهجيا، فسنجد أنها تنقسم إلى محاور ثلاثة هي:

الموارد: وتتمثل في رأس المال، والثروات الطبيعية، والوقت.

الغيب: ويتمثل في مشيئة الله تعالى وقدرته، وفي شكر نعمه.

الإنسان: ويندرج ضمنه كل من الإدارة، والتخطيط، والعلم، والعمل، وتوجيه الطاقة.

نركز هنا على محورية الإنسان في التنمية، بناء على المنهج القرآني، وسننطلق من نماذج بلغت الذروة في التنمية، ونستنبط منها هذه العناصر، حسب السياق، مع مراعاة أصول التفسير وقواعده. وبنفس الطريقة يمكن أن يتم التعامل مع نماذج أخرى والعناصر هي كالآتي:

. عناصر التنمية في قصة ذي القرنين:

في قصة ذي القرنين التي جاءت مفصلة في أواخر سورة الكهف، نجد عناصر التنمية الأساسية واردة بصيغ مختلفة، وهي من أفضل النماذج التي تلج بنا إلى هذا الموضوع. فمن ذلك أن ذا القرنين لما بلغ (بين السدين) (الكهف: 93) أي بين الجبلين،

وجد قوما (لا يكادون يفقهون قولاً) (الكهف: 93) وهو الذي مكن الله تعالى له، وآتاه من كل شيء سببا.

وهنا نلاحظ التقابل بين قوم ينتمون إلى مجتمع غير نام، ورجل عظيم جاء من محيط نام، فالقوم متصفون بصفات الضعف والوهن، والتخلف والجهل، ولم يقدروا على رد يأجوج ومأجوج الذين تسلطوا عليهم وأفسدوا أرضهم. أما ذو القرنين فقد بلغ ذروة التنمية، فمكن الله تعالى له في الأرض، وآتاه من كل شيء سببا، أي سلطانا وطيد الدعائم ، ويسر له أسباب الحكم والفتح، وأسباب البناء والعمران، وأسباب السلطان والمتاع... وسائر ما من شأن البشر أن يمكنوا فيه في هذه الحياة.

(ثم أتبع سببا) (الكهف: 85) أي سخر ما وهب له من النعم في خدمة غايته وهدفه، ولم يضيع ذلك هباء. ومن المؤكد في علم الإدارة أن توجيه الطاقة وضبط الغاية وتحديد الأهداف هي أهم مراحل التخطيط والتخطيط الاستراتيجي، من أجل تنمية مستدامة وشاملة.

والملفت للنظر أن هؤلاء القوم كانوا يملكون المال، والدليل على ذلك قولهم (فهل نجعل لك خرجا) (الكهف: 94)، وكانوا يملكون اليد العاملة، لذلك أمرهم ذو القرنين بقوله (فأعينوني بقوة) (الكهف: 95)، ثم قال لهم أوان بناء السد (اتوني زبر الحديد) (الكهف: 96، ثم قال (انفخوا) (الكهف: 96، ثم قال (اكوني أفرغ عليه دولة) (الكهف: 96). غير

أنهم يفتقرون إلى أهم أسباب التنمية على الإطلاق؛ يفتقرون إلى تمكين الله تعالى وإلى العلم والتكنولوجيا والتخطيط وإلى وضوح الغاية والأهداف

وتجلى لنا المنهج القرآني في بناء تنمية شاملة، أساسها الإنسان الكفء والفعال، حتى وإن كان غير مالك للمادة والوسائل.

وهذا ما نقرؤه في المقارنة التي عقدها ذو القرنين بين رأس المال المعبر عنه بالخرج وبين التمكين، فقال: (ما مكني فيه ربي خير) (الكهف:95). فرغم اختيار بعض المفسرين أن هذا التمكين يقصد به المال واليسار إلا أن الصواب -والله أعلم- في توجيه معنى التمكين هو تقديمه للروح الإيمانية، والقدرة العلمية، وكذا التمكين التكنولوجي.

إذن، فالإنسان بكل أبعاده هو محور التنمية في هذه الآيات.

عناصر التنمية في قصة سليمان عليه السلام:

لقد بلغ سليمان عليه السلام من التطور الحضاري، والتنمية في جميع المجالات، مبلغا لم يرتق إليه أحد قبله، ولن يرتقي إليه أحد بعده؛ وما ذلك إلا للعلم الذي آتاه الله تعالى، وامتن به عليه، قال تعالى: (ففهمناها سليمان وكلا أتينا حكما وعلما) (الأنبياء: 79)، وقال: (وورث سليمان داوود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء) (النمل: 16).

التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغير كمالي سطحي مرحلي عابر يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان الاقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

ولقد برز سليمان عليه السلام في مجالات العلم والمعرفة، مثل السرعة، وفهم لغة الطير، والقتال والحرب، وفنون الإدارة، والحوار والجدل، والسياسة، والعفو والصفح، والعدل والحكم... أي في كل ما من شأنه أن يصنع حضارة مثالية شاملة متكاملة الجوانب، تفوق واقع الدول المتطورة اليوم بأشواط؛ ذلك أنها تملك التقنية والآلية، وتفتقر لـ العدل والروح والشكر والأخلاق، وتعدم القيم الحضارية غير المادية.

فالغرب يبني أسس تنميته على العلم وحده، ويعتقد أن من يملك العلم يملك القرار، هذا هو

المستقبل، ومن تنقصه المعرفة تنقصه القدرة على اتخاذ القرار. أما من حيث افتقاد الغرب للأسس القيمية فيقول المفكر مهاتير محمد: وحسب تقييمنا، فإن أية دولة لا تصبح دولة متقدمة إذا كانت غنية، ولديها التكنولوجيا، ولكن تنقصها القيم الأخلاقية. وهناك مجتمعات غربية كثيرة على سبيل المثال متفسخة أخلاقيا.

ولعل السؤال المحير بحق هو ما الذي دفع بسليمان عليه السلام إلى أن يسال الله تعالى ملكا لا ينبغي لأحد من بعده؟ أليس هذا من قبيل حرمان الناس من عطاء الله؟! والحق أن قول سليمان عليه السلام: (رب اغفر لي وهب لي ملكا لأ ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب) (ص: 35)، يتجاوز حدوده البشرية، ويأتي ضمن المقاييس العليا؛ يأتي من العزيز الوهاب. ولعل الحكمة من ذلك أن الله تعالى جعل أعلى قمة في التمكن والرقي والملك، هي قمة شاكرة للنعم، غير كافرة بالله تعالى، ولا متنكرة لنعمائه وآلائه؛ حتى لا يقول أحد بعد ذلك: ما دمت أنا الأفضل والأقوى والأغنى... فإني لا أرى مبررا لأن أشكر أحدا أو أعترف بإله. أما وإن سليمان قد بلغ ما بلغ، وهو من الشاكرين، فإن الحجة قد قامت على جميع الناس، دون استثناء.

من هنا نستنتج أن السبب الأقوى من أسباب التنمية الحقيقية هو الشكر، ولقد قال تعالى عن آل داود: (اعملوا آل داوود شكراً وقليل من عبادي الشكور) (سبا: 13)كما كان أبسط موقف في الحياة

دفعه إلى الشكر. وهذا ما حدث في قصة النملة: (حتى إذا أتوا على وادي النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لآ يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لأ يشعرون * فتبسم ضاحكا من قولها وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه) (النمل: 18-19).

هذه نماذج من عناصر التنمية في المنهج القرآني، وهي جميعا مؤسسة على محورية الإنسان. والقرآن طافح بنماذج أخرى، تحتاج إلى دراسات وتحليل عميق؛ فمن ذلك مثلا: التخطيط، في قصة يوسف عليه السلام، والتفاني والعمل في قصة موسى عليه السلام، واستثمار الوقت في مراحل السيرة النبوية الطاهرة لنبينا محمد صلى الله عليه وآله سلم[1].

معوقات التنمية:

إن تنوع مجالات التنمية وضروراتها في اقتصاديات الدول أدى إلى بروز معوقات كثيرة ومختلفة، مما استوجب البحث والنظر في تلك المعوقات لضرورتها، وذلك لما يلاحظ من تراجع كبير يصيب برامج التنمية في البلدان النامية، من خلال عدم التمكن من تحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها، لذا فإنه من الضروري جدا التطرق لدراسة أهم المعوقات التي كانت سببا في ذلك.

العوائق المادية[2]:

الجوانب المادية أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق أي إنجاز، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث، ولكن واقع المجتمعات المتقدمة الغربية والشرقية يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي (البحث العلمي) والخدمات

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص ص: 151-155.
[2]- الموقع الالكتروني :http://www.docstoc.com/docs/124018177/،

الحضارية (الصحية، التعليمية، وغيرها) بل مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها، لكنن يمكن القول بأنه ليس هذا هو الوضع الضروري الذي لا يمكن أن يتحقق التقدم الحضاري إلا من خلاله، فالأسس المادية التي بنيت عليها حياة الغرب تجعل للعامل الاقتصادي دورا بارزا ومميزا في الوقت الحاضر على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإن التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية، ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة، فهل يمكن مثلا أن تنمو التكنولوجيا التي تعتبر من أساسيات النهضة المادية في العالم اليوم دون اقتصاد جيد يمول تطورها، وكذلك يقال بالنسبة للبحث العلمي، الخدمات التي تعتبر عنصرا أساسيا في أي مشروع تنموي جاد، لا يمكنه أن يتقدم دون اعتمادات مالية جيدة.

العوائق الاجتماعية[1]:

تعتمد التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال التغير الاجتماعي على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي، وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة لقيام كل من النظم الجديدة والقديمة على قيم ومعايير مختلفة، وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو، نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة

[1]- الموقع الالكتروني :http://www.docstoc.com/docs/124018177/،

أساسية لهذا الاختلاف، لأن الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من ذلك الميراث الثقافي في ذلك المجتمع، بل إن النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه، بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر لقبول التغيرات اللازمة للتنمية.

العوائق الثقافية:

قد تكون بعض مكونات الميراث الثقافي لشعب من الشعوب سببا من أهم أسباب تقدمه وبالعكس، وعندما نطلق الثقافة، فإننا نعني ذلك المعنى الواسع المتمثل في "ذلك الكم المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع"، فالمستوى الثقافي في الجانب المعرفي الذي يتراوح بين أعلى درجات المعرفة والأمية التي تعاني آثارها كثير من الشعوب في العالم الثالث، سيكون لهذا التفاوت تأثيرا واضحا وجليا على مستوى التنمية بدون أدنى شك، وسيكون للأمية بشكل واضح آثارا مباشرة وغير مباشرة على تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام. وكذلك العقائد، فالعقيدة المسيحية مثلا في مرحلة ما قبل النهضة كانت تشكل عائقا رئيسيا للنهضة العلمية، وما تاريخ الصراع بين الكنيسة ورجال العلم التجريبي إلا شاهدا واحدا على تأثير العقيدة المسيحية المحاربة للبحث العلمي على النهضة الأوروبية بشكل خاص، ولم تنهض أوروبا إلا بعد

أن تحررت من قيود الكنيسة، وحصر الدين المسيحي في زوايا الكنائس، وانطلقت البحوث تحقق مكاسب علمية رائعة بعد تحطيم ذلك العائق.

وعقيدة الايمان بالقدر والتوكل التي حرفت على أيدي المتصوفة في التاريخ الاسلامي وأصبحت تعني ترك الأسباب وعدم الاتقان في العمل انتظارا للنتائج المقدرة، هذه العقيدة المحرفة أصبحت سمة لكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة في فهم الدين أولا، ثم انعكس على نهضة أمور الدنيا ثانيا، وأصبحت البحوث الاجتماعية تشير إلى "أن القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر يعتبر من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير، خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يسود الايمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية"، هذا التصور الذي يعكسه الباحثون الاجتماعيون عند دراسة المجتمعات الإسلامية هو في حقيقة الأمر بعيد عن التصور الإسلامي الصحيح في مسألة الايمان بالقدر، وإن كان واقع الكثير من أبناء الأمة الإسلامية اليوم لا يمثل التصور الصحيح للعقيدة الإسلامية في القدر والتوكل، بسبب بعد الناس اليوم عن النبع الصحيح للعقيدة الإسلامية، وإلا فعقيدة القدر في القرآن هي التي تعلم المؤمنين أن لهذا الكون نظاما محكما، وسننا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات، وأن ليس في خلق الله خلل ولا مصادفات، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات لمعرفة سنن الله في المخلوقات وطلب الأشياء من أسبابها والجري إليها في سننها.

العوائق الديمغرافية[1]:

لقد اعتاد الباحثون في مجالات التنمية طرح هذه المشكلة كعائق أساسي من عوائق التنمية، وتكاد أن تكون هذه المشكلة محل إجماع بين الباحثين الاجتماعيين في الإطار النظري للمشكلة الديمغرافية، فمن المعروف أن هناك اتجاها تشاؤميا وهو السائد تتبناه هيئة الأمم المتحدة، ويعمل المستشارون والخبراء على تصعيده، ومؤداه أن هذه المشكلة أساسية وخطيرة للغاية، ولابد من حلول جذرية لها، إما بالحد من الإنجاب أو بتطويع تشريعي للمشكلة أو التنظيم الأسري حسب ظروف كل مجتمع...، وهناك الاتجاه المتفائل، وله أيضا بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من المتشائمين، يرى هذا الاتجاه التفاؤلي أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية، وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا في بعض الدول، وبالتالي حينما تحل أو تلغى هذه السوءات لن تصبح المشكلة مطروحة، لأنه يرى أن المشكلة الديمغرافية مجرد انعكاس لمشكلات أخرى لو أنها حلت لما كانت هناك مشكلة ديمغرافية أصلا، وهناك اتجاه ثالث وهو توفيقي يحاول التوفيق بين التفاؤل والتشاؤم، ويرى أن المشكلة من الأفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع، وأنه من الخطأ تعميم المشكلة الديمغرافية، بمعنى أننا إذا وجدنا بعض المجتمعات تتطلب الحد، نقرر إعادة التوزيع السكاني حسب خصوصيات كل مجتمع ومتطلباته ومعطياته.

[1]- الموقع الالكتروني :http://www.docstoc.com/docs/124018177/،

إن هذا الاتجاه الأخير الذي يسود الدراسات التنموية فيما يتعلق بالمشكلة الديمغرافية يكاد يمس جميع جوانب الموضوع، إلا أن أيا منها لا يمكن أن تشكل الحل المطلوب لعدة أمور نذكرها:

01- إن النظرة التشاؤمية لها خلفية استعمارية، بمعنى محاولة تضخيم وتهويل القضية لكي تظل الشعوب الفتية دائما غارقة في المشكلات.

02- إن التفاؤل وإغفال النظر عن المشكلة وافتراض أنها غير موجودة، أمر يخالف الواقع، فلا خلاف في وجود المشكلة، لكن الاختلاف في الزوايا التي ينظر منها للمشكلة والأسباب التي أوجدتها.

03- إن ما ينطبق على مجتمع ليس بالضرورة قابلا للتطبيق على مجتمع آخر من حيث الأساليب المقترحة لحل المشاكل الموجودة.

04- إن مشكلة النمو السكاني مشكلة متشعبة وذات ارتباطات مختلفة بكل عوامل التأثير في المجتمع ولن تحل من خلال مشاريع منقطعة الصلة عن بقية المؤثرات الأخرى، كما أن عقيدة كل مجتمع هي سبب رئيسي خلف كل الظواهر التي توجد فيه الإيجابي منها والسلبي، فينبغي أن تراعي كل هذه المؤثرات عند دراسة المشكلة الديمغرافية، والتأكد من أنها قائمة فعلا في هذا المجتمع أو ذاك، وأن الحلول المقترحة تتفق مع عقيدته لضمان نجاح الحلول

وعدم تناقضها مع النظم الاجتماعية القائمة أو إحداث صراعات قيمية عند التطبيق.

التخلف الاقتصادي:

توجد عدة تعاريف للتخلف الاقتصادي فلا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف:

أولا: التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية .

ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ثالثا: قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة .

من السهولة بمكان أن نتحدث عن التخلف الاقتصادي ، غير انه من الصعب علينا أن نضع تعريفاً شاملاً دقيقاً لمعنى التخلف ، فإذا كان علماء الاقتصاد لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف علم الاقتصاد ، فليس بالأمر الغريب أن يخفقوا في التوصل إلى

تعريف موحد لأحد فروعه المسمى باقتصاديات التنمية أو لأحد مفاهيمه "التخلف الاقتصادي" ، ويرى الاقتصادي الشهير كوزنيتس Kuznets التخلف يحمل ثلاثة معان .:

أولا: التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الانتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام .

ثانيا: التخلف يعني ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدماً في لحظة معينة .

ثالثا: التخلف حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه .

ويرى كتاب آخرون أن التخلف هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج والدخل فيها اقل بكثير مما تسمح به مواردها برفع مستويات إنتاجها ودخلها أكثر بكثير مما هي ، فهي دول فقيرة أو نامية ،
لكنها ليست دولاً متخلفة ، وحسب هؤلاء فإن التخلف يوحي دائماً بأن التنمية هي أمر ممكن ومرغوب فيه .

أما الكاتب الفرنسي " آيف لاكوست " Yves Lacoste فيرى في التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض ، فمن وجهة نتج عن هذا الوضع

نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة ، في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد ، وهكذا يرى لاكوست أن هناك معنىً داخلياً بحتاً للتخلف ، إضافة إلى ما يعنيه التخلف من انخفاض في الإنتاج والدخل مقارنة بالدول المتقدمة .

وعلى ذلك نقول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة اهمها : انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وفي استخدام قوة العمل ، ارتفاع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي والحكومي ، انخفاض حجم رأس المال المتاح ، بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة ، التبعية للخارج ، الانفجار السكاني ، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي ، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء ، سيادة قيم اجتماعية ومعنوية بالية .. الخ[1].

كما أشرنا سابقاً يوجد تعريفات أخرى عديدة للتخلف الاقتصادي مثل :

انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة ، لكن أهم أسباب التخلف الاقتصادي :

1. انخفاض الدخل القومي: تواجه الدول النامية ضعفاً في الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تُستغل الاستغلال الأمثل .

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، مصدر سبق ذكره ، ص ص: 150-152.

2. **الزيادة السكانية** : تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة كبيرة في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة المواليد وانخفاض الوفيات نتيجة الزواج المبكر .

3. **الفن الإنتاجي** : أدت الثورة الصناعية في الدول الأوربية إلى زيادة التقدم الإنتاجي مما أدى إلى رفع مستوى الإنتاجية لاعتماد هذه الدول على الآلات المتقدمة في الإنتاج بينما الدول النامية لا تزال تعتمد على العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يؤدي إلى تأخر إنتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي.

4. **البطالة** : تشكو الدول النامية من العديد من أنواع البطالة أهمها :

أ. **البطالة البنائية :** وهي البطالة التي تتولد عن اختلال التوازن بين العلاقات السائدة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية وخصوصاً عنصر العمل ويرجع شيوع البطالة البنائية في الدول النامية إلى توافر الأيدي العاملة غير المدربة .

ب. **البطالة المقنعة :** وهي تطلق على العمال الذين يعملون في أعمال تافهة أو معدومة القيمة اقتصادياً .

جـ. **البطالة الموسمية:** ويقصد بها العمال الذين يظلون بلا عمل في بعض المواسم ويعود هذا النوع من البطالة إلى التقلبات الموسمية في الطلب على العمال وينتشر هذا النوع من البطالة في البلاد الزراعية .

5. سيادة الثقافات غير الاقتصادية: يسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب معتقدات الاتكال والنظر إلى العمل نظرة متدنية تفقده المكانة الاجتماعية وسيطرة العادات والتقاليد وضعف الحافز لكسب النقود.

6. تخلف البيان الاجتماعي: يوجد الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤدي الى التخلف الاقتصادي مثل : ارتفاع نسبة الأمية والانخفاض مستوى التعليم ، تأخر المرأة في الكثير من المجالات ، فساد البيئة السياسية ، وجود ظاهرة عمل الأطفال ، الإنفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل .

العالم المتقدم أو الدول المتقدمة هو مجموعة دول حققت تقدماً في المجال الاقتصادي (أساساً الصناعة)، وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوى المعيشة بها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي على عكس الدول النامية[1].

مقاييس التخلف الاقتصادي:

استخدمت في قياس ظاهرة التخلف الاقتصادي وتحديد مداها ومستوى أو درجة التقدم أو التخلف بين الدول المتخلفة معايير متعددة .

فمثلاً معيار مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي اتخذ معياراً مناسباً للتفرقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ،وترتيب الدول المتخلفة بالنسبة لبعضها البعض ، ويعتبر بعض الباحثين أن الدول المتخلفة هي التي يقل فيها متوسط دخل الفرد في السنة

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، 2008، ص ص: 154-155.

عن مقدار معين من الدولارات أو أن الدول النامية لا يتجاوز فيها دخل الفرد في السنة عن 4/1 متوسط دخل الفرد الأمريكي .

كما تقسم دول العالم المتخلفة إلى مجموعات تبعاً لمستويات متوسطات الدخل .. هذه المجموعات هي الدول الشديدة التخلف والمتخلفة نوعاً والدول المتقدمة نسبياً والدول المتقدمة .

و يعتبر هذا المقياس قصوراً واضحاً حيث لا يكفي وحده كمعيار دقيق للدلالة على الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة في الدول المتخلفة ،وطرق التوزيع فيها كما أنه على الرغم من انخفاض
مستويات الدخول الفردية في الدول النامية بصفة عامة. إلا أن هناك من هذه الدول دولاً نفطية يزيد فيها متوسط دخل الفرد عن متوسط الدخل الفردي السائد في كثير من دول العالم الأكثر تقدماً .

ولتلافي القصور في هذا المقياس فإن بعض الاقتصاديين يرى أن يضاف إلى هذا المقياس بعض المقاييس الأخرى، التي تعبر عن مستوى الاستهلاك من سلع أساسية وبعض سلع الرفاهية الاجتماعية كالمياه والكهرباء والتلفزيون والمستوى التعليمي للسكان ومستوى الرعاية الصحية المتوفرة لهم.

وهي جوانب هامة توضح نواح من معيشة السكان إلا أنها لا تعبر عن كافة النواحي التي يتعين التعرف عليها للحكم على مدى تقدم الدولة أو تخلفها كإهماله لنواحي هامة كالإنتاجية والعمالة ومستوى الفن الإنتاجي والادخار والاستثمار. ومدى توافر

الموارد الإنتاجية للاقتصاد وطبيعة استغلال الموارد المتاحة ومدى التناسق بين قطاعات ومؤسسات الاقتصاد المختلفة .

وقد أدى ذلك إلى وضع أكثر شمولية للتفرقة بين الدولة النامية والدول المتقدمة. وهو مدى قدرة الدولة على توفير احتياجات السكان الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية وغيرها من سائر الاحتياجات الإنسان ووفق هذا المعيار فإن (الدولة المتخلفة هي التي توفر لسكانها من احتياجاتهم قدراً اقل مما توفره الدول المتقدمة).

إلا انه معيار غير قابل للقياس في حد ذاته، ولا يوجد هناك طريقة لترجمته إلى مقياس عملي لتقدير مدى إشباع هذه الحاجات لعدم وجود معايير موضوعية لتقدير هذه الاحتياجات والتي تختلف باختلاف الأفراد والبيئات والفترات الزمنية، وغيرها من عوامل أخرى عديدة ولأنه أيضا لا يبين الموارد المتاحة للجميع ومدى استغلال هذه الموارد وأساليب هذا الاستغلال أو تكلفته.

ونخلص مما سبق بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مانع جامع لا يعتريه القصور لمقياس التخلف الاقتصادي وليس معنى ذلك إسقاط أدلة هذه المعايير التي أبرزت درجات التخلف، ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذه المعايير تتبع مدارس فكرية تختلف عن واقع الدول المتخلفة ،ولذا فإن هذه الدراسات التي تنبع من تلك المدارس عادة ما توصي بعلاج لهذه المشاكل من خلال سياسات واستراتيجيات إنمائية قد لا تناسب ظروف هذه الدول النامية وحاجتها إلى وسائل معينة للعلاج أو أنها تفرض

عليها من خلال مؤسساتها الاقتصادية طرقاً لا تتناسب مع بيئتها الاقتصادية ولا تتفق مع إستراتيجيتها الاقتصادية ومن ثم تقع فريسة لحالة التبعية الفكرية والاقتصادية[1].

ظاهرة التخلف الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وكيفية قياسها:

إن جميع البلدان الإسلامية تعاني اليوم من التخلف الاقتصادي فهذا لا خلاف حوله حيث وقعت هذه الدول في قارة التخلف الاقتصادي. كما أن معظم تلك البلدان قد أخفقت في أن تكون لها آلية نمو ذاتية نابعة من داخلها فقد نتج التخلف الاقتصادي من تمزق النظام الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية بسبب الهيمنة الأجنبية الطويلة وأدى شلل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عجزها هن الوفاء بحاجات الناس وإحداث تطور حقيقي ، حيث ربط الاستعمار اقتصاده باقتصاديات الدول الإسلامية تكملة له وكارتباط التابع بالمتبوع حيث حرص الاستعمار على عدم السماح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب دوراً في إحداث عملية نمو ذات جذور محلية بل على العكس ، فقد حرص على أن تحدث التنمية الاقتصادية على يد أنواع من المؤسسات الغربية .

قياس التخلف الاقتصادي في المفهوم الإسلامي:

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، 2008، ص ص: 142-143.

حيث ركز المنهج التقليدي على معدل تزايد الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتنمية والتخلف الاقتصادي وزاد عليه مؤشرات أخرى مثل معدل البطالة والعدالة في توزيع الدخل وغيرها. إلا أن هذا المقياس لا يصلح وحده لقياس التخلف في المفهوم الإسلامي حيث يرى احد الباحثين أن المقياس الصحيح يجب أن يتعدى استخدام كل نماذج النمو الإجمالية المبسطة، والتي تهتم بالتركيز على الحد الأقصى لمعدل النمو على انه المؤشر الوحيد للتنمية وان عدم تحقيقه يمثل صورة للتخلف إذ أن هناك المقياس الاجتماعي ومدى توزيع ناتج التنمية على مستحقيها .

ويقترح البعض مقياساً آخر للتخلف الاقتصادي بعد رفض مقياس دخل الفرد في المتوسط ويسمى المقياس الإسلامي، وهو الوضع الحقيقي لكل فرد في المجتمع في صورته الحقيقية المتمثلة في السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها ، على أنه لم يتضح الفرق بين هذا المقياس ومعدل الدخل الفردي الحقيقي الذي بسطته كتابات التنمية الاقتصادية في المنهج التقليدي .

ويقترح آخرون مقياساً للتخلف والتقدم من خلال مدى الالتزام بالإسلام كعقيدة أو شريعة ويمكن في ذلك استخدام مؤشرات معينة مثل مدى الأخذ بالأصول وبالمبادئ الدستورية في نظام الدولة ومدى إقامة المؤسسات الإسلامية ونشر الدعوة وتوفير المساجد وأجهزة الإدارة والضبط وما إلى ذلك.

ولهذا فإن تفسير ظاهرة التخلف التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية الحالية لا تختلف مع ظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول غير الإسلامية بما تشتمل عليه من سمات ،

والمسألة لم تعد مسألة انتقال الجنوب من حالة التخلف إلى مصاف الشمال المتقدم على الرغم من أن هذا الانتقال شبه مستحيل بل أن المسألة هي كيف يمكن تحقيق نموذج عالي بديل يتجاوز الأزمة الحضارية التي بلغتها تجارب الدول المتقدمة نفسها وهي تجارب قامت على مفهوم السيطرة ذي حدين : سيطرة الإنسان على الإنسان وسيطرة الإنسان على

الطبيعة وهو مفهوم كانت نتيجته تفاوت في المشهد بين بلدان أو طبقات غنية تتمتع بمستوى معيشي. واستهلاكي مرتفع وبين بلدان أو طبقات ما زالت تشكو من الجوع والحرمان والفقر والجهل والبؤس والتخلف من جهة وإخلالا رهيباً في النظام الطبيعي إلى حد بات يهدد مستقبل الحياة على الأرض من جهة أخرى .

بالتالي تبقى الحاجة إلى نموذج بديل يتجاوز هذه النماذج ومنظومة أخرى تحقق المصالحة بين الإنسان والإنسان من جهة والإنسان والطبيعة من جهة أخرى ،وكله لا يأتي إلا من خلال العودة إلى تعاليم الله وشريعة السماء[1].

[1] - واثق علي الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، 2008، ص ص: 148-150.

المحور الأول المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

يعد التمويل من أهم الأسس التي يقوم عليها استقرار الاقتصاد لأنه يساعد في الحفاظ على التوازنات المالية ،اضافة الى استمرارية عملية التنمية الاقتصادية سواء كانت تمويل محلي أو أجنبي،حيث جرت العادة في الدول النامية أنها تعتمد على المصادر الخارجية وذلك راجع الى القصور الشديد والفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية واستثماراتها.

من بين التعريفات التي عرف بها منها أن تمويل التنمية هو توفير الاموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك، ويعرف كذلك بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية احتياجات المنشأة ومن المسلم به أن تمويل التنمية الاقتصادية ينقسم الى أسلوبين أو مصدرين هما التمويل المحلي والأجنبي .

وسوف نفصل في كل واحده كالتالي:

المصادر الحديثة لتمويل و قياس التنمية الإقتصادية

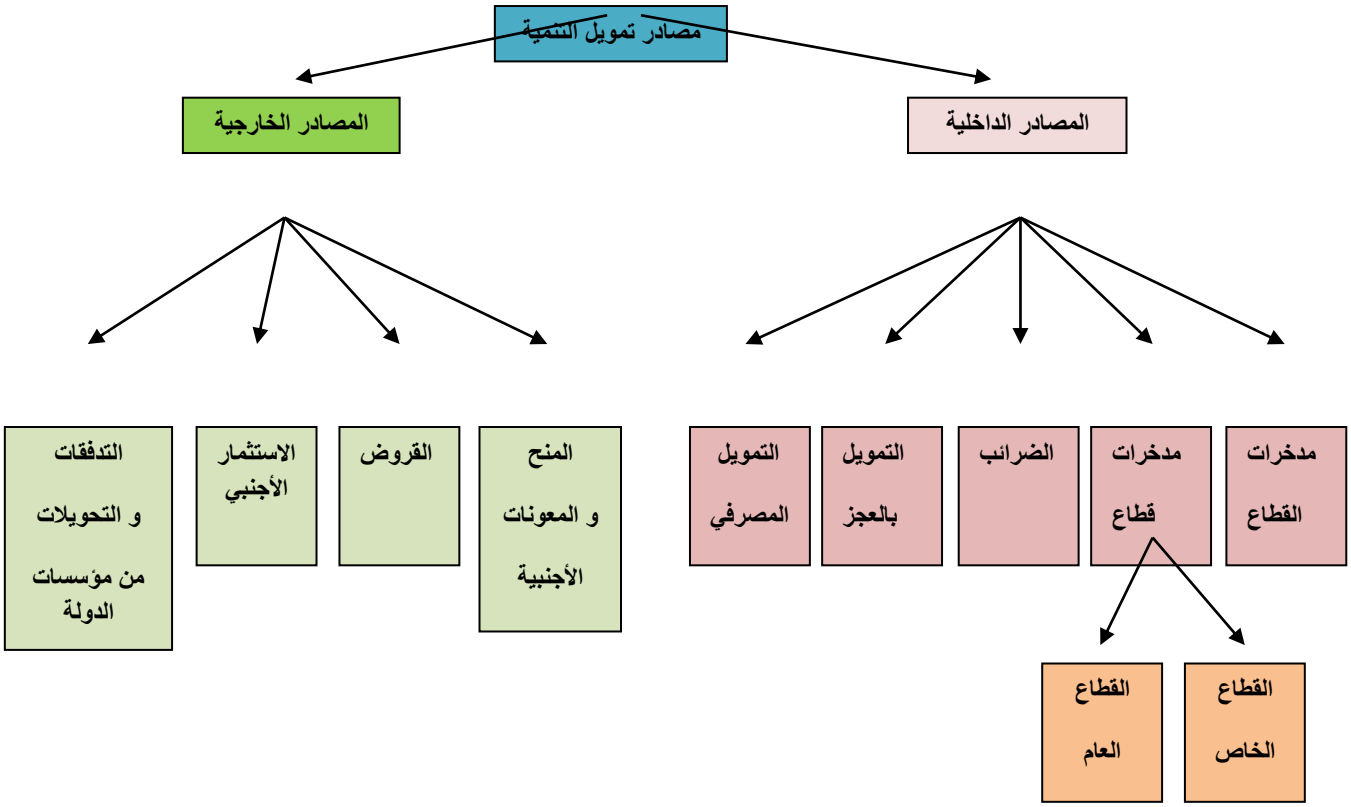

_اختلفت مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فمنها ما هو خارجي كتسهيلات المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات المالية الاقليمية حيث النوع من التمويل استخدمتة معظم الدول النامية في السبعينات عندما كانت في انطلاق عملية التنمية، ولكن كان من أهم نتائج هذا التمويل ظهور ما يعرف بأزمة المديونية بعد عجز معظم الدول خاصة في بدايات الثمانينات على الإلتزام بتسديد اقساطها،

ولكن في الألفية الثالثة تطور الاقتصاد ليعطي حلول أقل تكلفة هو أكثر فاعلية لتمويل عملية التنمية، وهنا نقصد التمويل الداخلي ولكي نفصل في أنواع هذا التمويل أعطينا أهم المصادر الداخليه الحديثة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الافراد,
- تأمين استقرار القوة الشرائية بعض أدوات الادخار لتجديد الافراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.
- إنتهاج سياسة مرنة لأسعار الأرباح تجعل الاوراق المالية أكثر إغراء من الاموال العينية.
- توفير أنواع مختلفة من الاوراق الاسيثمارية ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.
- تطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وبيان مدى فائدته في تأمين مستقبلهم.
- رفع كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية

يعني التمويل المحلي بحث مصادر الإدخار المحلي، وكذلك بحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية،و هي جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقصاد المحلي سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة أو مستغلة جزئيا .

و نقصد بالموارد – هنا- الموارد الإقتصادية و تشمل الموارد الطبيعية و البشرية و المالية، كما يقصد بالتمويل الداخلي ،الموارد النقدية و العينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية.

من أهم القواعد التي يجب أن تتبناها الدولة وهي بصدد توفير مصادر تمويل برامج التنمية، هي تجنب تلك الوسائل التمويلية التضخمية بطبيعتها والاعتماد بصفة أساسية على مدخرات الدولة الحقيقية. ولذلك تبذل الدولة قصارى جهدها لتشجيع الأفراد على الادخار وعدم الإفراط في الاستهلاك للسلع والخدمات الكمالية، وتنمية الوعي الادخاري، وتدعيم المؤسسات الادخارية والتوسع فيها وتنويعها. وتشجيع الأفراد على تنمية مدخراتهم وتوجيهها نحو أوجه الاستثمارات النافعة والأزمة للتنمية وذلك للنهوض بالاقتصاد القومي. هذا ما يتعلق بمدخرات القطاع العائلي وجزء من مدخرات قطاع الأعمال اللازمة لتمويل الاستثمار الخاص.

أما الاستثمارات في القطاع العام فيتم تمويلها من مصادر متعددة أهمها ما يلي:

1- الادخار الحكومي: ويتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية من الضرائب وبين الإنفاق الجاري الحكومي. ويزداد هذا الادخار بزيادة الإيرادات من ناحية وبانخفاض النفقات من ناحية أخرى كما يلي:

أ- الضرائب: تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث. وهي أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول والثروات جبراً من الأفراد والهيئات إلى الحكومة. وتتميز الدول النامية بانخفاض نسبة الضرائب فيها إلى الدخل القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة. وتتوقف حصيلة الدول من الضرائب على هيكل الضرائب السائد ومعدل الضرائب المفروضة ومدى شمولها ومدى كفاءة الجهاز الضريبي ويلاحظ اختلاف الهيكل الضريبي في الدول النامية عن الدول المتقدمة. حيث يعتمد هذا الهيكل في الدول المتخلفة على الضرائب غير المباشرة التي تتميز برجعيتها ويقع عبئها في الأساس على أصحاب الدخول الصغيرة كما يعتمد هذا الهيكل في كثير من الدول المتخلفة على الضرائب على السلع وخاصة الضرائب على الصادرات والواردات. أما الهيكل الضريبي في الدول المتقدمة فيعتمد على الضرائب المباشرة أساسا وتلعب الدور الأساسي فيه ضريبة الدخل ويجب أن تتميز السياسة الضريبية في الدول النامية بمجموعة من المبادئ العامة أهمها:

- أن تهدف السياسة الضريبية إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

- يجب على السياسة الضريبية تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي الذي ينشأ نتيجة لعملية النمو الاقتصادي. أي رفع الميل الحدي للادخار. وهذا يعني أن الضريبة يجب أن تحدد بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل، أي ارتفاع مرونة الدخل للضريبة، فيزداد الإيراد الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي النقدي. وسوف يترتب على ذلك أن تحدد الضريبة من الزيادة في الاستهلاك ويكون لها بذلك أثر مزدوج في زيادة الإيرادات الحكومية والحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الإنماء الاقتصادي.

- يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى الحد من الاستهلاك غير الضروري، وهنا تلعب ضرائب الدخل دوراً هاماً كما تلعب الضرائب على بعض سلع الاستهلاك غير الضرورية دوراً فعالاً. وأصبحت الآن مع التطور الاقتصادي تقوم الضرائب التصاعدية على الإنفاق بدور أكثر فاعلية ولا تثير كافة المشاكل التي تثيرها ضريبة الدخل.

- مرونة الهيكل الضريبي بحيث يستجيب لحاجات التغير الاقتصادي. فإذا ظهرت مصادر جديدة لاكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل الضريبي القائم يجب أن يكون قادراً على الاستجابة لهذه التغيرات. مثال ذلك الضرائب على الدخول الطفيلية أياً كان مصدرها وطريقة الحصول عليها وكذلك الضريبة على

المكاسب الرأسمالية ،وهي المكاسب التي تنشأ دون بذل جهد من صاحبها كارتفاع في أسعار الأراضي والعقارات نتيجة عوامل خارجية.

- يجب الا تهدف السياسة الضريبية فقط إلى تعبئة المدخرات بل يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار. فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من أنواع أخرى. مثال ذلك ما نص عليه المشروع المصري من إعفاء الشركات الصناعية الجديدة، والزيادة في رأس المال للشركات الصناعية القائمة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لمدة معينة.

ب - تخفيض الانفاق الحكومي الجاري :

هناك مجالات واسعة لضغط الإنفاق العام (الاستهلاك العام) والحد من مستوياته السائدة في الدول النامية : فالملاحظ في هذه الدول ارتفاع معدلات الاستهلاك العام إلى مستويات تعجز عن الوفاء بها الإيرادات العامة الجارية للحكومة مما يضطر اغلب الحكومات إلى اللجوء للمدخرات المتولدة في قطاع الأعمال العام لسد هذا العجز من الإيرادات الجارية. ومما لاشك فيه هناك مجالات عديدة للحد من الفقد والضياع في الإنفاق الحكومي وذلك عن طريق ترشيده كما يمكن الاقتصاد في مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها قطاع الخدمات الحكومية، كما يمكن الحد من مظاهر الإنفاق الحكومي التفاخري والمظهري[1].

[1] - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص ص: 340-342.

السياسة المالية ودورها في تكوين رأس المال اللازم للتنمية :

تستطيع السياسة المالية ان تسهم في تكوين رأس المال في الدول المتخلفة بأسلوبين هما :

الأسلوب الأول مباشر: ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بالاستثمارات العامة، التي لها دور حيوي في تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة وتتمثل هذه الاستثمارات في القيام بمشروعات البنية الأساسية من طرق وكباري ومطارات وموانى ومشروعات الري والصرف والقيام بالصناعات الإستراتيجية وخاصة تلك المولدة للطاقة وغيرها. وهذه الاستثمارات بطبيعتها يحجم عنها رأس المال الخاص نظراً لضخامة رؤوس الأموال التي تحتاجها مثل هذه الاستثمارات لا يتحقق عائدها إلا في المدى الطويل، كما تتميز بارتفاع عنصر المخاطرة وغيرها .

الأسلوب الثاني غير المباشر: حيث تمارس السياسة المالية آثارها على تكوين رأس المال في القطاع الخاص وذلك في حالتين، حالة الأولى يتجه فيها الادخار إلى الاستثمار بطريقة آلية ويتلخص دور السياسة المالية هنا في التأثير على معدل الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها في معدل الادخار الخاص ويمكن تحقيق ذلك بتأثيرها في تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك وتكوين رأس المال ومن ثم التأثير في معدل النمو الاقتصادي والحالة الثانية وهي الأكثر تمشياً مع ظروف الدول المتخلفة، حيث لا يمكن الاعتماد على آلية

المساواة بين الادخار والاستثمار المتوقعين ، وإنما يجب أن يكون تأثير السياسة المالية في التكوين الرأسمالي عن طريق

التأثير في الميل للاستثمار (نظراً لانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لسعر الفائدة)، وليس عن طريق زيادة عرض المدخرات. وبذلك تؤثر السياسة المالية في ربحية رأس المال، وقد تكون آثارها مشجعة لرأس المال الخاص وقد تكون مخفضة له وبشكل عام فان الاستثمارات الخاصة تتأثر كماً وكيفاً بمستوى الضرائب ونوعها وهيكلها. كما تؤثر النفقات العامة بدورها في الاستثمارات الخاصة. فإشباع الحاجات العامة الأساسية مسألة حيوية لقيام القطاع الخاص بممارسة نشاطه على الوجه الأكمل. وتوفير الأمن والاستقرار واحترام العقود والالتزام بالتعهدات أسس لا غنى عنها للنشاط الخاص. كما تسهم الخدمات العامة كالتعليم والبحث العلمي في رفع إنتاجية العمل[1].

2- التمويل بالعجز في الموازنة العامة

ويتم هذا التمويل في الدول النامية عن طريق استحداث عجز في الميزانية، أي فجوة بين الإيرادات والنفقات ونتيجة لضعف سوق رأس المال في هذه الدول فإن الحكومة تلجا للاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي عن طريق تقديمها سندات يتم على أساسها قيام البنك المركزي بإصدار نقود جديدة (التمويل التضخمي) وبذلك يتم سد هذه الفجوة عن طريق الإصدار النقدي الجديد (أي زيادة عرض النقود) ويفضل كثير

[1] - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص ص: 338-339.

من الاقتصاديين اللجوء إلى التمويل التضخمي للاستثمار في الدول النامية بالمقارنة بمصادر

التمويل الأخرى. فالتضخم لا يحتاج إلى جهاز إداري كفء لتنفيذه كما هو الحال في الضرائب فهو أكثر سهولة في إدارته. كما انه يؤدي للوصول إلى معدل الاستثمار المطلوب الذي يستحيل الوصول إليه بطرق التمويل الأخرى. مع ضرورة مراعاة الحكومة دقة اختيار المشروعات التي يتم تمويلها بهذا الطريق ويجب أن تكون رقابة الحكومة على الأسعار على درجة عالية من الفعالية، وأن يتوافر للدولة جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة .

كما يمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد والمشروعات الخاصة لتمويل عجز الميزانية، من خلال بيعها للسندات الحكومية على أمل أن تحقق الحكومة فائضاً في موازنتها في المستقبل ، مما يسمح لها بأن تسدد ديونها التي حل موعد سدادها ، وإلا اضطرت إلى السداد من خلال مزيد من الاقتراض من البنك المركزي .

وفي حالة اقتراضها من الأفراد والمشروعات الخاصة أو سدادها لهذا الاقتراض، يعني ذلك أنها تعيد توزيع كمية النقود في المجتمع بينهما وبين الأفراد والمشروعات. أما الاقتراض من البنك المركزي فيعني زيادة كمية النقود المعروضة .

والآثـار الاقتصـادية المترتبـة عـلى تمويـل عجـز الموازنـة العامـة تختلـف في الحالتين. ففي حالة تمويل العجز بالاقتراض من الأفراد والمشروعات الخاصة ، يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تم من خلال الحصول

على جـزء مـن دخـول الأفـراد والمشـروعات وبالتـالي فـان أثـر زيـادة الإنفـاق الحكـومي على الطلب الكلي سيكون محدود للغاية . لأن زيادة الطلب الحكومي الناتج من زيادة الإنفاق قد تم على حساب انخفاض استهلاك الأفراد والمشروعات من السلع والخدمات. أما في حالة تغطية عجز الموازنة من خلال التمويل النقدي سيؤدي لزيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود في المجتمع . فإذا لم يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج، فان أثر الزيـادة في الإنفـاق الحكـومي تـنعكس في ارتفـاع الأسـعار، وتصـاعد حـدة التضـخم وانخفاض في الدخول الحقيقية ، وزيادة في تكلفة التنمية ذاتها وأضرار عام بالاقتصاد القومي لان الحكومة سوف تتنافس مع الأفراد والمشروعات في الحصول على السلع والخدمات .

ورغم معرفة كثير من الدول النامية بمخاطر التضخم واتخاذها خطوات كبيرة لخفض قيمة العجز في الموازنة العامة. إلا أنها استمرت في استخدام التمويل النقدي نظراً لمعاناة هذه الدول من انخفاض حجم المدخرات المحلية ، وعدم وجود أسواق منظمة لرؤوس الأموال.

والقـروض الداخليـة بنوعيهـا المتمثلـة في الاقـتراض الحقـيقي مـن الأفـراد والمشروعات بموجب سـندات القـروض العامـة ، والاقـتراض التضـخمي (التمويـل النقدي)، تعتبر من المصادر المتاحة لحكومات الدول النامية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. والقـروض الداخلية إذا كانـت اقتراضاً سـليماً غـير تضـخمي تعتبر وسـيلة مشروعة ومرغوب فيها ، من وسائل تمويل المشروعات الإنتاجية وينتج عنها توزيعاً عادلاً

الأعباء تمويل المشروعات بين الأجيال المستفيدة من هذه المشروعات . فهي تتفادى الأضرار الـتي قـد تـنجم عـن زيـادة الأعبـاء الضريبية أو وسـائل الادخـار الإجبـاري الأخرى. ويجب على الدول النامية أن تتجنب أسلوب الاقتراض التضخمي (التمويل بالعجز) إذا أرادت أن تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها على أسس مستقرة سليمة. أي أن الدولة تستطيع إصدار قروض عامة داخلية يكتتب فيها الإفراد لكي تتيح لهم المساهمة الفعالة في تنمية موارد بلادهم وتسهل لهم سبل استثمار أموالهم استثماراً مجزيا أمنا. كما تساهم فيها المؤسسات المالية وهيئات التأمينات الاجتماعية وغيرها. كما تستطيع الدولة أن تلجأ للائتمان المصرفي للمساهمة في تمويل برامج التنمية، من خلال حث البنوك التجارية على تقديم تسهيلات ائتمانية لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، واستثمار جانب من احتياطاتها في سندات القروض العامة[1].

[1] - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص ص: 343-345.

3- مدخرات القطاع العائلي : و يشتمل هذا القطاع على العائلات و الأفراد و المؤسسات الخاصة. و عادة ما يقاس حجم الإدخارت لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها (اي الدخل بعد تسديد الضرائب) و الإنفاق الخاص على الإستهلاك.

مدخلات القطاع العائلي :الدخل المتاح - الإستهلاك

و يشكل القطاع العائلي في البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للادخارات المحلية،أما في الدول النامية- خاصة غير النفطية- فإنها تتغير بالإنخفاض بالقياس إلى إحتياجات و متطلبات برامج التنمية فهي لا تحقق ادخارات كبيرة ،و أحيانا سالبة ،و يعود السبب في ذلك الى عوامل عديدة من أبرزها الدخل الوطني و بالتالي دخل الفرد ،ارتفاع الميل للإستهلاك الناتج عن أثر المحاكاة، سوء توزيع الدخول ،عدم كفاية تجميع المدخرات و عدم استقرار القوة الشرائية للنقود، و تواجه بعض البلدان النامية إضافة الى انخفاض مستوى الادخار مشكلة سوء توجيه المدخرات (فجانب كبير من هذا يذهب الى استثمارات سلبية كالذهب و المعادن النفيسة ..)

3-1- مصادر الإدخار في القطاع العائلي:

أ-المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين و المعاشات و التأمينات الإجتماعية,

ب-الأصول السائلة مثا الارصدة النقدية أو الأصول المالية كالأسهم و السندات .

ج-الإستثمار البماشر في اقتناء الأراضي و المساكن والآلات و المعدات.

أما بالنسبة للعوامل المحددة للمدخرات القطاع العائلي فتنقسم إلى عوامل اقتصادية (كحجم الدخل ,و طريقة توزيعه و هيكل الاستهلاك..) و عوامل ديمغرافية و اجتماعية.

وسائل تنمية مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية:

يعتقد الكثير من الإقتصاديين أن في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو اتبعت حكوماتها سياسة رشيدة لمكافحة التضخم و تحقيق الاستقرار و توفير مناخ ملائم و نشر الوعي ,و أهم هذه الوسائل المقترحة:

-التوسيع في إقامة المؤسسات الإدخارية كصناديق الإدخار البريدية و شركات التأمين و البنوك الإسلامية- في الدول الإسلامية-.

-زيادة الوعي الإدخاري لدى الأفراد و تنويع الأجهزة و المؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات.

_ تعدد الأوعية الإدخارية تعمل على جلب المدخرات .

-أن تساهم السياسة المالية عن الطريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات الى قطاعات معينة.

-العمل على مكافحة التضخم و ضبطه حتى لا تتآكل القيم الحقيقية و مستلزماتها.

-خلق بيئة سياسة مستقرة ،و توضيح أهدف التنمية و مستلزماتها.

4- مدخرات قطاع الأعمال:

يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات.

و تتوقف مدخرات قطاع الأعمال سواء في الدول المتقدمة أو التخلفة على أهمية القطاع في النشاط الاقتصادي،فكلما تزايدت أهميته زادت مدخراته و العكس صحيح .و تنقسم هذه المدخرات الى نوعين هما:إدخارات قطاع الأعمال الخاص و ادخارات قطاع العمال العام.

إ-إدخارات قطاع الأعمال الخاص:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة التي تحتزها الشركات المساهمة دون غيرها من الشركات الأخرى .و كلما ازدادت ادخارات هذا القطاع كلما ازدادت أرباحها، في حين لا يزال يمثل أهمية نسبية ضئيلة في البلدان النامية.

تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة،و يتوقف ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع الأرباح.فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و منتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في

فترات الرواج و الرخاء بينما تميل إلى الإنخفاض أو الإختفاء في فترات الكساد و الركود ، كذلك يتوقف هذا الإدخار على طبيعة هذا القطاع و برامجه و خططه في المستقبل و يتمثل الدخل الصافي لقطاع الإعمال الخاص الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع (حصيلة المبيعات السلعية و الخدمية) و بين مجموع نفقاته و التي تتمثل في: قيمة مستلزمات الإنتاج،

المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج ،أقساط إهلاك الأصول المختلفة ، صافي الضرائب المدفوعة ، الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال).

و لا تقوم الإدخارات بدور مهم في عملية التنمية في الدول النامية لأسباب تتعلق بسلوكات أصحاب هذه الشركات مثل نمط الإستهلاك البذخي و قلة الحافز على توسع مشروعاتهم نظرا لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية و السياسية مثل مخاطر التأميم و الإضطرابات السياسية.

ب-إدخار قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة،وهي عبارة عن الفرق بين تكاليف الإنتاج و ثمن بيع السلع المنتجة.

و يحسب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس الطريقة لقطاع الإعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود التكاليف و ذلك لأنه يرجع الى الدولة.

و تزداد مدخرات هذا القطاع عن طريق مكافحة الإسراف و الضياع الإقتصادي و العمل على رفع الإنتاجية،و لا يتم ذلك إلا في إطار سياسة وطنية محددة بإتجاه زيادة حجم المدخرات و بصفة عامة فإن العوامل التي تحدد حجم مدخرات هذا القطاع تتمثل في :

-السياسة السعرية للمنتجات و هل تحدد طبقا لاعتبارات التكاليف و السوق أم لاعتبارات إجتماعية أو سياسية .

-السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج و هل تخضع للدعم.

سياسة التوظيف و الأجور.

-مستوى الكفاءة الإنتاجية.

و ما يلاحظ كذلك أن هذه الادخارات هي الأخرى تعاني من تضاؤل مقاديرها بسبب فشل استراتجيات التصنيع التي تبنتها الدول النامية و أهمها أستراتيجية إحلال الواردات،إضافة الى انخفاض إنتاجية هذه الإستثمارات.

و نستنتج مما سبق أنه كلما كان الدخل الوطني في الدول المتخلفة منخفضا فإن الإدخار الاختياري سيكون منخفضا، و من ثم فلن يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية و بالتالي لابد من الإشارة الى حقيقة عدم كفاية الإدخارات الإختيارية المحلية و صعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الإستثمارات ، و من هنا تتجه الدول الى البحث عن المصادر الخارجية للتمويل.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

تتعدد مصادر التمويل الخارجي المتاحة للدول النامية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية. وأهمها تنمية الصادرات وتنويعها حتى يمكن أن تغطي حصيلتها كل أو الجزء الأكبر من قيمة الواردات.

ومنها أيضا انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر في الأنشطة المختلفة.

كما تعتبر القروض الخارجية من الدول الغنية أو المؤسسات الدولية مصدرا هاما للتمويل . وقد كان العجز في الموازنة العامة احد الأسباب الرئيسية لتفاقم مشكلة القروض الأجنبية في الدول النامية . لأن هذا العجز لابد أن يؤدي مباشرة للاقتراض . ونظرا لقلة المدخلات، وضعف الأسواق المالية المنظمة في الدول النامية، فإن السبيل أمام هذه الدول كان الإقراض من الخارج .

وقد أدركت غالبية الدول النامية أخيرا أن الإدارة الجيدة لأدوات السياسة المالية ، تساعد كثيراً في منع مشكلة الديون في المستقبل .إلا أن أعباء هذه الديون تقف عقبة في هذا الطريق .

أ – أهمية القروض الخارجية :

بدأت أزمة المديونية الخارجية ، عندما اتجهت غالبية الدول النامية التي حققت موازناتها عجزاً في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى السوق العالمي للاقتراض لتمويل هذا العجز .وكانت أوضاع السوق مواتية في ذلك الوقت .

وبدأ النقاش حول أزمة الديون منذ منتصف الثمانينات عندما عجزت الدول ذات المديونية الكبيرة عن الوفاء بالتزاماتها.

وتتلخص أزمة المديونية الخارجية لأي بلد في التعارض بين الالتزام بالوفاء بالتزاماتها الخارجية من ناحية وواجباتها في توفير متطلبات التنمية من ناحية أخرى . مما أدى لاختيار هذه الدول بين أمرين ، **الأول** هو الوفاء بمتطلبات أعباء الديون والتضحية بهدف التنمية الاقتصادية ، خاصة أن هذه الأعباء تمثل ما بين 75 – 100% من إجمالي صادراتها .

والأمر الثاني : إعطاء هدف التنمية أولوية وإذا تبقى شيء بعد ذلك خصصته لدفع أعباء ديونها .

والمفاوضات التي تجري الآن ما بين الدول النامية المدينة وبين صندوق النقد الدولي كوكيل للدائنين ما هي إلا محاولات للتوفيق بين هين الهدفين.

ب – أسباب تراكم الديون الخارجية :

يمكن تفسير أسباب أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بمجموعة من الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية :

1 – الأسباب الداخلية : ترتبط هذه الأسباب بمستوى الأداء الاقتصادي للدول النامية والذي يحدد مدى قدرتها على السداد . وأهمها الاختلال القائم بين قلة حجم الأموال المدخرة أو القابلة للاقتراض

وحجم الأموال المطلوب استثمارها لتحقيق أهداف التنمية الطموحة في الدول النامية. وهو ما يعرف بفجوة الموارد . وفي هذه الحالة ليس إمام هذه الدول إلا أن تسلك أحد طريقين:

الأول : الاقتراض من النظام المصرفي وإصدار نقود جديدة ما يترتب عليه من زيادة الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى استهلاك الأفراد .

والثاني : أن تلجأ للتمويل الخارجي من القروض الخارجية والمساعدات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية لتجنب مساوئ الطريق الأول .

إلا أن تجربة التمويل الخارجي أوضحت لهذه الدول عدم قدرتها على خدمة ديونها الخارجية بسبب سوء استخدام الأموال المقترضة ، حيث أن معظم هذه الدول وجهت الجزء الأكبر من تلك الأموال لتمويل كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي أو الإنفاق الاجتماعي لرفع مستوى الطبقات الفقيرة .

وحتى في حالات توجيه هذه الأموال لتمويل الإنفاق الاستثماري فقد وجهت لتمويل مشروعات ذات عائدات منخفضة مقارنة بالفوائد التي يجب عليها سدادها.

2 – الأسباب الخارجية :

أهم هذه الأسباب التي أدت لتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية هي:

- تخفيض قيمة الدولار الأمريكي عام 1985 تجاه العملات الأجنبية الأخرى أدى لارتفاع قيمة ديون العالم الثالث مقومة بالدولار .

- تدهور معدلات التبادل للتجارة الخارجية للدول النامية احد أسباب لسوء الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول .

- في الوقت الذي زادت فيه مديونية الدول النامية للعالم الخارجي زاد أيضا معدل هروب رأس المال الوطني لهذه الدول للخارج . وبصرف النظر عن أسباب هروبه ، فإن جذب هذه الأموال أو تخفيف تدفقها للخارج يمكن أن يحسن من أوضاع الدول النامية في ظل تدهور التمويل الخارجي .

- أدى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الاستهلاك السنوي للقروض لزيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية للدول النامية .

- اختلاف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية من حيث معاملتها للدخل المكتسب في الخارج كان احد الأسباب التي أدت لعدم تدفق رؤوس الأموال للدول النامية ، حيث تطبق الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية نظاما أساسه الجنسية وهو يتضمن فرض الضرائب على دخل مواطنيها حتى

لو تحقق هذا الدخل خارج أراضيها . بينما الكثير من الدول النامية تطبق منهجاً في الضرائب أساس الإقليمية فلا تفرض ضرائب إلا على الدخل الذي يتحقق داخل الحدود الإقليمية وبالتالي لا تفرض الضرائب على دخل مواطنيها الذي يتحقق خارج الحدود السياسية للدولة. وهذا التناقص في السياسة الضريبية يمكن أن يخلق دوافع لرؤوس الأموال لتتدفق للخارج من الدول النامية ولا يشجع الاستثمار الأجنبي على الاتجاه للداخل .

السياسة الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يقوم المستثمر الأجنبي دائماً بترتيب الفرص الاستثمارية المتاحة أمامه حسب ربحيتها مع مراعاة تكلفتها إلى جانب تقديره لعائد المخاطرة وعائد التضحية بالسيولة وفرض ضرائب الأرباح يؤدي لتخفيض عوائد الاستثمار ولذلك فالمستثمر ولذلك فالمستثمر يبحث دائماً عن المجالات الاستثمارية المتاحة التي تؤدي فيها التيسيرات الضريبية إلى تحقيق مستوى الربح المستهدف .

كما أن الحوافز التي تقررها الدول المصدرة لرأس المال للاستثمار في الدول النامية تعتبر من العوامل المؤثرة في الاستثمار ، ومن ثم فاتخاذ إجراءات لمنع الازدواج الضريبي الدولي ، يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستثمار في الدول النامية . وبالتالي يزيد من عائده ، والمستثمر يأخذ ذلك في اعتباره .

كما تؤثر الحوافز الضريبية أيضا على التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات ، وتدفع المستثمر إلى سرعة تنفيذ المشروع ليستفيد بالقدر الأكبر من الحوافز .

وتختلف العوامل الضريبية للاستثمار الأجنبي من دولة لأخرى حسب اتجاهات السياسة الاستثمارية

الدولة والتي تتحدد بدرجة نموها الاقتصادي . فبعض الدول تتميز بتوافر مناخ استثماري جيد تتبع سياسة حرة للاستثمار ولا تجد ضرورة لتقرير حوافز إضافية له.

كما تتجه دول أخرى بتبني سياسة الاستثمار المقترنة بحوافز ضريبية للمشروعات الاستثمارية التي تتبع الخطوط الإرشادية التي تضعها الدولة.

وأهم أشكال هذه الحوافز الضريبية هي:

أ – تخفيض معدلات الضريبة :

حيث تفرض الدولة ضرائب بأسعار منخفضة كحافز للاستثمار ويؤثر ذلك تأثيراً مباشراً على كمية الضرائب المستحقة الدفع ، وتتمثل الميزة الضريبية في هذه الحالة في الفرق بين الضرائب محسوبة بالسعر المنخفض والضرائب محسوبة بالسعر العادي .

ب – الإعفاء الضريبي :

أحيانا تقوم الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بإعفاء أرباح المشروعات الاستثمارية من الضرائب لعدة سنوات في بداية المشروع وتتوقف هذه الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي على حجم المشروع وأهمية الاستثمار ومجاله .

ج – طرق الإهلاك المعجل :

بموجب هذه الطريقة يسمح للمستثمر بحساب أقساط إهلاك الأصول الرأسمالية الواجب خصمها عند احتساب وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أساس طرق الإهلاك المعجل، أي بإهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على مدى فترة زمنية اقل من فترة حياتها الإنتاجية.

إذا حدث ارتفاع في مستوى الأسعار في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي فاته يتم تعويض المستثمرين عن ذلك ، فلا يقوم المشروع باسترداد القيمة الحقيقية لأصوله الرأسمالية بالطرق المحاسبية التقليدية وإنما بمعاملة ضريبية تمييزية لتعويض المستثمرين[1].

السياسة المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

1 – مضمون الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية مقترنة بعنصري التنظيم والإدارة للاستثمار بشكل مباشر في البلدان التي ينتقل إليها ، وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية . هذا الاستثمار يمكنه أن يلعب دوراً هاماً – كحزمة من رأس المال

[1] - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص ص: 354-356.

والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة للقدرات التسويقية – في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في الدول التي ينتقل إليها.

2 – أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية :

تسعى الدول النامية منذ حصولها على استقلالها نحو انجاز عملية الإنماء الاقتصادي فيها لملاحقة التقدم والتطور والانتقال لمصاف الدول المتقدمة ، إلا أن هذه الدول ما زالت تعاني من العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق ذلك الانجاز ، ومن أهم هذه المشكلات ، مشكلة التمويل التي ترجع بالأساس لمشكلات مزمنة تعاني منها اقتصاديات هذه الدول .

وفي مواجهة العجز في التمويل المحلي ، لجأت الدول النامية لمصادر التمويل الخارجي سواء كانت قروضا أم استثمارات مباشرة ، وإزاء مشاكل الاقتراض والآثار المترتبة على أزمة المديونية الخارجية ، تبدو أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحمله معه من عناصر مهمة في التنمية ولبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الآن كثير من الدول النامية .

محددات جذب الاستثمارات الأجنبية:

عندما يتخذ المستثمر الأجنبي قرارا للاستثمار خارج بلده فانه يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل والمحددات المالية وغير المالية تؤثر في اتخاذه لهذا القرار أهمها ما يلي :

أ – العائد على الاستثمار والذي يعتبر احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان المستثمر الأجنبي لا يتجه بأمواله للاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع اخذ المحددات الأخرى المؤثرة في الاستثمار في الاعتبار .

ب – استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وتحررها وارتفاع كفاءتها وفاعليتها ومرونتها لتتوائم مع التغيرات الاقتصادية على المستوى القومي ، وعلى مستوى التحولات العالمية . ويجب أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار. كما يجب أن تظم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى البنية الأساسية وهو ما يؤدي لجذب الاستثمار .

من ناحية أخرى أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي وتحرير سياسة التجارة الدولية والسياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت واقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار .

ج – المحددات القانونية والتشريعية، التي تعمل على تنظيم التعامل مع المستثمر الأجنبي وتشجيعه . ومن ثم كلما اشتملت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة ، وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة وعدم تأميم وغيره ، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية خروج ودخول رأس المال . وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المناسبة المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية ، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

د – العوامل والمحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة بالمقارنة بالدول الأخرى وتتركز أهمها في تكلفة عنصر العمل ومدى توافره ، ومستواه التعليمي ومهارته وإنتاجيته وأيضا البنية الأساسية ومدى كفاءتها .

هـ - الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي والتي تعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة او عائد مجز في الدول محل الاعتبار وتتوقف الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما على المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد ، والقيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد ، ونوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر .

و – يتضح من المحددات السابقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن الحوافز الضريبية هي إحدى هذه المحددات ولكنها ليست العامل الحاسم . كما أن أهميتها ووزنها النسبي اقل من الأهمية والوزن النسبي

العوامل الأخرى التي تتعلق بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي ومدى قدرته على النمو الاقتصادي وكذلك كلما انخفض معدل التضخم كلما دل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي[1].

المنح و المساعدات الانمائية

المنح والمساعدات هي موارد ماليه اساسيه لعمليه التنميه الاقتصاديه في البلدان الناميه، لعدم قدره الموارد المحليه على تغطيه الخطط الاستثماريه الموضوعه.

يمكن تعريف المساعدات الإنمائية علي انها مجموعه من الموارد التي لا ترد والتي لا تدخل ضمن نطاق المديونيه الخارجيه،سواء كانت في صوره نقديه)عملات اجنبيه قابله للتحويل) او فى صورة عينيه (سلع او خدمات او خبرات فنيه) ويمكن اعتبارها قروض حكوميه سهله لما تمتاز به من شروط ميسره من حيث سعر الفائده او فتره السداد.

و يمكن تعريفها ايضا بالمساعدة المقدمة من قبل دولة أو مؤسسة دولية أو منظمة غير حكومية لدولة أخرى بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان في تلك الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها.

و تعتبر المساعدات الإنمائية جزءًا أساسيًا من الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل فيها دور أساسي للمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والصندوق

[1] - خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، ص ص: 353-354.

الدولي للتنمية الزراعية والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمعات المحلية.

مصادر المنح و المساعدات:

تنقسم المصادر الي:

- مصادر ثنائية:
- تكون في شكل اتفاق رسمي بين الدول المانحه والدول المستفيده، ولكن هذا النوع من المعونه لم يكن فعال في المجال التنموي.
- مصادر متعددة الاطراف:
- هي منح وقروض ميسره تقدمها المنظمات الدوليه متعدده الاطراف للدول المستفيده،وتكون هذه المنح وفق قواعد تجاريه تحكم اي مشروع خاص تهدف لتعظيم ربحيته.

ثالثا: مصادر تمويل التنمية بالجزائر

إن مصادر تمويل التنمية بالجزائر كما نعلم جميعا مرتكزة بشكل أكبر على الإيرادات البترولية و بشكل أقل على الإيرادات العادية و هذا ما سنتطرق إليه، و من ثم سنقيم و نحلل مدى نجاعة هذين المصدرين التموليين، من خلال انعكاساتهما على أهم المؤشرات الاقتصادية على النحو التالي :

1- رصيد الميزانية العامة للجزائر: في هذا الاطار سوف نحاول الوقوف على أهم نتائج المرحلة الاولى

(2016- 2019) ، ولا سيما في مجالات المالية العامة كما يلي:

حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من حجم ايرادات الجباية العادية وترشيد النفقات حتى يتسنى لها تحقيق معدلات ايجابية في الموازنة تدريجيا الى حين القضاء عليها في 2019 . ويتضح من الجدول رقم(01) تحقيق ارتفاع محسوس في إيرادات الجباية العادية(خارج المحروقات) بين 2015- 2019 وذلك بما يفوق مبلغ 1000 مليار دج ، وهو انعكاس للميكانيزمات التي لجأت إليها الدولة لتحسين نظامها الجبائي،

ولاسيما من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الضريبيين، ومن جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسوم والضرائب وفرض ضرائب جديدة، وقد ساعدت هذه النتيجة في تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية لذات الفترة والمقدرة بنفس المبلغ 1000مليار دج مقارنة لما قبل الأزمة.

وبالرغم من هذه النتائج ،استمرت الميزانية العمومية في تسجيل عجوزات منتظمة ابتداءا من سنة 2014،2015،2016 بحوالي 2000 مليار دج لكل سنة لأسباب منها الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات وتزايد النفقات العمومية. ومع مطلع سنة 2017 التي شهدت انخفاض كبير في العجز وهذا نظرا لتزايد الإيرادات العمومية خارج قطاع المحروقات، وتناقص النفقات العمومية. ليعود رصيد الميزانية لتسجيل العجز بين سنتي

(2018- 2019) لنفس الأسباب سابقة الذكر الانخفاض الكبير خاصة في إجمالي الإيرادات العادية والإيرادات البترولية، كما هو موضح في **الملحق رقم 01.**

الجدول (01): تطور حجم إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة (2014-2019) الوحدة:مليار دج

المؤشر- السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	239.9	2729.6	3261.1	3435.4	3393.8	3793
نفقات الميزانية	6995.7	7657.3	7383.6	5535	8627	8557
ايرادات الميزانية	4385.7	5103.1	5042.2	6496	6964	6507
رصيد الميزانية	1257,3-	2553.2-	2314.4-	795-	2231-	2050-

المصدر: (طلال، يخلف، و عيساني، 2019، الصفحات 29-30)

2- تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري

هناك عديد المؤشرات التي يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد أي دولة كانت، هاته المؤشرات غالبا ما يتم استعمالها للتعبير والدلالة على كل من استقرار اقتصاد ما ومستوى تطوره، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد، ويستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرار

الاستثماري، فالأداء الضعيف لهاته المؤشرات غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار هذا الأخير الذي يعتبر جوهر عملية تمويل التنمية الاقتصادية. لذا سوف نقوم بتحليل كل مؤشر على حدى لنصل إلى حقيقة مدى استقرار هاته المؤشرات التي تعتبر في حد ذاتها نتيجة لحجم تعبئة المدخرات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن. وسنعرضها على النحو التالي:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية إلا أننا سنقتصر على أهمها على النحو التالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

من خلال معطيات الجدول رقم 02 أدناه يمكن تقسيم مراحل تطور إجمالي الناتج المحلي

التي اتبعتها الحكومة الجزائرية من خلال البرامج التنموية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: 2000-2004 نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي انتقل من 4.12 نقطة مرورا ب 4.23، 4.52، 5.25، وصولا إلى 6.15 نقطة في سنة 2004 وهذا مؤشر ايجابي سينعكس حتما على زيادة معدلات ومستويات الدخل الوطني .هذا الأخير الذي يساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومن ثمة زيادة القدرة الشرائية للفرد والتي تسمح له بتعبئة المدخرات المحلية متمثلة في الادخار العائلي الذي هو مصدر ومؤشر مهم من مصادر تمويل التنمية من خلال زيادة الاستثمارات المنتجة ومن ثمة الرفع من مستويات ومعدلات التنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية ساهمت بنسب أكبر في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في **الملحق رقم (01)**.

المرحلة الثانية: 2005-2009 نلاحظ انتقال إجمالي الناتج المحلي وتحسن ملحوظ مقارنة بالمرحلة الأولى حيث انتقل من 7.56 نقطة،8.50، 9.35، مسجلا 11.04 نقطة في سنة 2008 وهو معدل مقبول جدا ،ثم تراجع طفيف إلى 9.97 نقطة لسنة 2009 وهو معدل مقبول مقارنة

بالمرحلة الأولى الذي سينعكس حتما على الرفع من تعبئة المدخرات المحلية.

المرحلة الثالثة: 2010- 2014 نلاحظ من الجدول أعلاه معدلات مرتفعة وغير مسبوقة سجلها الناتج المحلي الإجمالي بانتقاله من 11.19نقطة، 14.59، 17.23،16.65،16.21 نقطة في 2014 وهو معدل من شأنه الرفع من مدخرات القطاع العائلي التي تسهم بزيادة الاستثمارات ومن ثم الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: 2015- 2019 نلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج انتقل من 16.71 نقطة لسنة 2015 إلى 20.50 نقطة في آخر سنة 2019 وهو رقم لا بأس به. لكن يجب التنويه أن هذه المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة من بينها الاستثمارات العمومية التي تعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية.

ومع هذا يبقى جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير بتغير أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات. وهذا ما يؤثر سلبا على تمويل التنمية الاقتصادية. كما هو موضح في **الملحق رقم (01)**.

الجدول (02): إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
20.02	18.38	20.50	20.39	18.88	17.51	16.71	17.23	16.65	16.21	14.59	11.19	9.97	11.04	9.35	8.50	7.56	6.15	5.25	4.52	4.23	4.12

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

2- النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

من الجدول رقم 03 نلاحظ أن هناك تذبذب للنمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري حسب السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة، فلو حللنا الفترة **2004-2000** سجل نصيب الفرد 2.4% سنة 2000 لينخفض الى % 1.6 لسنة 2001 وهذا نظرا لانخفاض الإيرادات النفطية أو ما يسمى

بالإيرادات الجباية البترولية من 20.60 % الى 17.60 % كما هو موضح في الجدول رقم (03) ،و هذا ما يؤثر على الادخار العائلي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية، ليتعافى وينتقل من % 4.20 إلى 5.80% لسنوات 2002،2003 على التوالي ،ليعاود الانخفاض مسجلا 2.80 % في سنة 2004،

وهذا بالرغم من تزايد الإيرادات البترولية والسبب يعود إلى ارتفاع حجم النفقات العامة التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية من جهة ، وتقلص حجم الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.أما الفترة **2005-2009**سجل نسب جد ضعيفة بالرغم من تزايد ايرادات الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول رقم (01) وهذا كما ذكرنا سالفا حسب السياسة المعتمدة من قبل الدولة التي وجهت المداخيل الى متطلبات أخرى، مما يؤثر على حجم المدخرات الوطنية، أما الفترة **2010- 2014** سجل معدلات ضعيفة بالرغم من النمو المتزايد والمستمر للناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من سنة 2010 حتى بلغ سنة 2014 حوالي 17228.6

مليار دج، أما الفترة **2015-2020** سجل فيها نسب سلبية وهذا لتهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من نهاية سنة 2014،كما هو موضح في **الملحق رقم (01)**، وظهور جائحة كورونا التي أثرت على الناتج الوطني الذي بدوره أثر بشكل مباشر على نسب نصيب الفرد.

الجدول (03): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً):

202	202	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
	1.80	-6.70	-0.80	-0.70	-0.70	1.20	1.60	1.80	0.80	1.40	1.70	-0.20	0.70	1.7	0.20	4.50	2.80	5.80	4.20	1.6	2.4

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

1-3- تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر3

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار في دولة ما، فهو عبارة عن حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض بسبب زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى عن حاجة المعاملات وقلة أو ضالة الإنتاج.و عدم كفايتها في الوفاء بحاجة الأفراد المتزايد.

من خلال الجدول رقم 04 سنحلل ونقيم وضعية معدلات التضخم في الجزائر التي لها تأثير غير مباشر على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الارتفاع المستمر للأسعار،هذا الأخير يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن التي بدورها تؤثر على الادخار العائلي المصدر

الحيوي والمهم لتمويل التنمية، فكما هو معلوم يوزع الجزء الأكبر من الدخل على الاستهلاك والجزء المتبقي يدخر، ففي هذه الحالة الأسعار تمتص الجزء الأكبر منه.

إذ عرف التضخم تذبذبا وعدم استقرار كبيريين خلال الفترة **2000-2005**، حيث أدى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30 % وهذا حسب تقرير بنك الجزائر، إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر إلى 4.2% في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 إذ سجل 0.3% وهو أدنى مستوى له في تاريخ الجزائر المستقلة.ليعاود الانخفاض مسجلا 1.4% في عام 2002 وهذا بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية الى 17.30% من جهة وتباطئ ملحوظ في أسعار المواد الغذائية. وبعدها وفي 2003،2004 سجل

معدلات مرتفعة قدرت ب 4.3%، 4.0% على التوالي، لينخفض مجددا 2005 إلى 1.4% ثم ليقفز إلى 5.9% ، 8.9% في سنة 2009 و2012 على الترتيب ، وهذا بسبب الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم

القياسي للأسعار وهذا حسب **تقرير بنك الجزائر الصادر في جويلية 2010** وهذا ما يؤثر حتما على مصادر تمويل التنمية على غرار الناتج الوطني ونصيب الفرد من الناتج والادخار العائلي، واثر تراجع أسعار النفط في 2014 تزايدت معدلات التضخم وبصورة أوسع بين عامي 2015 و2016 ب % 4.8، 6.4% على التوالي وهذا راجع لعدم ضبط الأسواق وأسباب كلاسيكية على غرار تطور الكتلة النقدية، تدهور أسعار الصرف....، ونفس الصورة خلال سنوات 2017،2018،2019 تأرجحت نسب التضخم مسجلة تفاوت ب 5.6% 4.62% 5.59% على التوالي. وهذا مرده الإصدار النقدي أو ما يسمى التمويل الغير تقليدي بداية من سنة

2017 ،الذي لم يقابله أي استثمار حقيقي السبب الذي ضاعف من معدلات التضخم.

الجدول (04): تطور معدلات التضخم السنوية % في الجزائر (2000-2019):

202	202	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
		5.6	4.62	5.59	6.4	4.78	2.92	3.29	8.89	4.52	3.91	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	4.0	4.3	1.4	4.2	0.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، التقرير السنوي عن التطور الإقتصادي والنقدي(2016)،الجزائر. النبك الدولي، قاعدة البيانات الالكترونية (2020).

4- تطور معدلات البطالة

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ تراجع نسبة البطالة في الجزائر تنازليا بشكل ايجابي من 29.80 % لسنة 2000 إلى 27.30 % ، 25.90،% 23.70%، 17.60% . لسنوات 2001،2002،2003،2004 على الترتيب وهذا راجع إلى سياسات التشغيل المعتمدة من قبل الدولة، ساهمت فيها الطفرة البترولية بشكل واضح كما هو موضح في الملحق رقم

01، مما يساهم في الرفع من القدرة الشرائية للمواطن، ومن ثم زيادة الدخول التي تسمح بزيادة الادخار العائلي الذي يساهم في تمويل التنمية والرفع من معدلات التنمية الاقتصادية . أما الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 تناقصت بشكل

جد ايجابي، لتسجل نسب البطلة معدلات ايجابية ومستقرة مقارنة بالفترات السابقة للفترة الممتدة من 2010 الى 2018 بمعدل 10 % على مدار السنوات السابقة الذكر، وهذا مرده أن الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة أضحت ورشة مفتوحة لتجسيد ما جاء في البرامج التنموية الأمر الذي سمح بامتصاص أعداد لابأس بها من فئات مختلفة ولاسيما فئة الشباب، لتعاود الارتفاع بمعدل 12% لسنوات 2019،2020 ويعود السبب الرئيسي إلى جائحة كورونا وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية ، وكذا وجود فجوة بين الادخار والاستثمار والإنتاج، وهذا ما أثر على تمويل التنمية من جهة وتناقص معدلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

الجدول (05): تطور معدلات البطالة، إجمالي (%من إجمالي القوى العاملة)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
	12.70	12.60	10.50	10.40	10.30	10.20	10.20	9.80	11.00	10.00	10.00	10.20	11.30	13.80	12.30	15.30	17.60	23.70	25.90	27.30	29.80

المصدر: (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقارير السنوية ، و النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2019)

ثانيا: تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري

ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي لاقتصاد أي دولة ما بعلاقة اقتصادها الوطني بالعالم الخارجي، وتتمثل أساسا في كل من رصيد ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يشير إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدول المعنية. وسنقتصر على أهم المؤشرات التي يحتويها ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1- صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

من الجدول رقم 06 نلاحظ ارتفاع صادرات الجزائر من السلع والخدمات للفترة 2005،2009 إذ انتقلت من 48.84 مليار دولار، 57.30،63.33،81.54 مليار دولار، وهذا نظرا لارتفاع الناتج الداخلي

الخام. لتنخفض في سنة 2009 مسجلة 48.11 مليار دولار، ثم لتعاود الارتفاع ابتداء من عام 2010 إلى 2014 بمعدل 60 و70 مليار دولار، ومع نهاية سنة 2014 وبداية 2015 إلى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح نظرا لتهاوي أسعار النفط من جهة وأزمة كورونا التي كان تأثيرها جليا على الاقتصاديات العالمية من جهة أخرى.

الجدول (06): صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
41.78	24.90	38.55	44.39	37.68	32.75	37.91	63.59	68.59	75.19	76.39	60.59	48.11	81.54	63.33	57.30	48.84					

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

2- واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

من الجدول رقم 07 نلاحظ أن الواردات من السلع والخدمات تراوحت ما بين 20 و40 مليار دولار ابتداء من 2005 إلى 2009، ولتتضاعف ابتداءا من سنة 2010 الى 2019 من 60،70 مليار دولار وهذا لنقص الإنتاج المحلي وللسياسة المتبعة من قبل الدولة وهي عدم

حماية الإنتاج المحلي على شاكلة تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية ،ومن هنا تفاقم حجم الاستيراد إذ كان تأثيره جليا على حجم المدخرات الوطنية من خلال استنزافها.

الجدول رقم(07): واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
44.32	42.35	54.26	60.09	60.08	60.20	63.29	71.26	65.67	62.38	59.39	50.64	49.02	49.07	33.20	25.36	24.66					

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

وما يمكن أن نستنتجه حسب الجدول 06 و07 أن التجارة الخارجية يمكن تصنيفها ضمن مصادر التمويل الداخلية للتنمية، لأن سبب تحقق حصيلة التجارة الخارجية هو مجمل النشاطات الاقتصادية الداخلية – مصدر تكون المدخرات والفوائض- ففائض التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات عن الواردات بمعنى زيادة الإنتاج المحلي.و هنا تبدو الحصيلة ضئيلة مما يؤثر على زيادة الاستثمارات ومعدلات التنمية

الاقتصادية، وهذا حسب الجدول 06 و07 الذي يظهر معدل الواردات أكبر من معدل الصادرات.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

من الجدول رقم 08 نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عرفت وتيرة منتظمة من إجمالي الناتج المحلي بنسب ضئيلة وضئيلة جدا مقدرة ما بين 0.5 %، 1% بداية من سنة 2000 إلى 2011، أما الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021 عرفت نسب متدنية جدا مقارنة بالفترة السابقة مساهمة فقط ب % 0.70،0.80 % من إجمالي الناتج الوطني ويعود هذا لقانون الاستثمار في حد ذاته الذي عدل مؤخرا لتذليل العراقيل أمام المستثمرين، وعدم توفر الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. ضف إلى ذلك عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وفرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي، وهذا ما يعرقل تعبئة المدخرات وينقص من حجمها.

الجدول (08):الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0.50	0.80	0.80	0.80	0.70	1.00	-0.30	0.70	0.80	0.70	1.30	1.40	2.00	1.50	1.20	1.60	1.10	1.00	0.90	1.90	2.00	0.50

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

4- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن مساهمة صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا إن لم نقل أنها منعدمة مقدرة ب 0%، 0.1% بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، وهذا نظرا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن.وهذا ما يؤثر على مصادر تمويل التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي.

الجدول (09): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0.00	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	0.10	00.00	-0.10	0.00	0.30	0.10	0.20	0.20	0.10	0.10	0.10	0.30	0.00	0.20	0.00	0.00

(مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)المصدر:

و من خلال استعراض أهم مصادر تمويل التنمية قمنا بتقييم مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال 2000- 2022، إذ أن هناك عديد المؤشرات التي يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد أي دولة كانت، هاته المؤشرات غالبا ما يتم استعمالها للتعبير والدلالة على كل من استقرار اقتصاد ما ومستوى تطوره، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد، ويستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرار الاستثماري، فالأداء الضعيف لهاته المؤشرات غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار هذا الأخير الذي يعتبر جوهر عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وتوصلنا الى أن الجزائر لم تستطع المحافظة على استقرار اقتصادها الوطني خلال الفترة 2000 – 2022، بدليل أن معظم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير مستقرة ومتقهقرة على مدار فترة الدراسة نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي. حيث توصلنا إلى نتائج كانت على النحو التالي.

و فيما يخص تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري، فقد عرف:

- الناتج الوطني الإجمالي تطورا ملحوظا على مدار فترات الدراسة ،لكن يجب التنويه أن هذه المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة من بينها الاستثمارات العمومية التي تعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية.
- الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير بتغير أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات. وهذا ما يؤثر سلبا على تمويل التنمية.
- لاحظنا أن هناك تذبذب للنمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري حسب السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة، فلو حللنا الفترة 2000-2022

وهذا بالرغم من تزايد الإيرادات البترولية والسبب يعود إلى ارتفاع حجم النفقات العامة التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية من جهة ، وتقلص حجم الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.

- معدلات التضخم السنوية في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار كبيريين خلال الفترة 2000-2005، تزايدت معدلات التضخم وبصورة أوسع بين عامي 2015 و2016 ب % 4.8، 6.4% على التوالي وهذا راجع لعدم ضبط الأسواق وأسباب كلاسيكية على غرار تطور الكتلة النقدية، تدهور أسعار الصرف....، ونفس الصورة خلال سنوات 2017،2018،2019.

- تراجع نسبة البطالة في الجزائر تنازليا بشكل ايجابي من 29.80 % لسنة 2000 إلى 27.30 % ، 25.90،% 23.70%، 17.60% . لسنوات 2001،2002،2003،2004 على الترتيب وهذا راجع إلى سياسات التشغيل المعتمدة من قبل الدولة، ساهمت فيها الطفرة البترولية بشكل واضح ،أما الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 تناقصت بشكل جد

ايجابي، لتسجل نسب البطلة معدلات ايجابية ومستقرة مقارنة بالفترات السابقة للفترة الممتدة من 2010 الى 2018 بمعدل 10 % على مدار السنوات السابقة الذكر، وهذا مرده أن الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة أضحت ورشة مفتوحة لتجسيد ما جاء في البرامج التنموية الأمر الذي سمح بامتصاص أعداد لابأس بها من فئات مختلفة ولاسيما فئة الشباب، لتعاود الارتفاع بمعدل 12% لسنوات 2019،2020 ويعود السبب الرئيسي الى جائحة كورونا وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية.

أما فيما يخص تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري فهي أشد ارتباطا بأسعار النفط، فقد عرفت:

- صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، إذ ومع نهاية سنة 2014 وبداية 2015 إلى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح نظرا لتهاوي أسعار النفط من جهة وأزمة كورونا التي كان تأثيرها جليا على الاقتصاديات العالمية من جهة أخرى.

- واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)،تضاعفت ابتداءا من سنة 2010 الى 2019 من 60،70 مليار دولار وهذا لنقص الإنتاج المحلي ، وكذا السياسة المتبعة من قبل الدولة وهي عدم حماية الإنتاج المحلي على شاكلة تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية ،ومن هنا تفاقم حجم الاستيراد إذ كان تأثيره جليا على حجم المدخرات الوطنية من خلال استنزافها.

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كان بنسب ضئيلة وضئيلة جدا مقدرة ما بين 0.5 %، 1% بداية من سنة 2000 إلى 2011، أما الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021 عرفت

نسب متدنية جدا مقارنة بالفترة السابقة مساهمة فقط ب % 0.70،0.80 % من إجمالي الناتج الوطني.

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي) ،ضئيل جدا إن لم نقل أنه منعدم مقدرة ب 0%، 0.1% بداية

من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، وهذا نظرا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن.وهذا ما يؤثر على مصادر تمويل التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي.

و استنادا على ما سبق:

- على صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر البحث عن بدائل اقتصادية جديدة من خلال التنويع الاقتصادي بعيدا عن تقلبات الريع البترولي ،التي أثرت على السياسات والبرامج التنموية التي سطرتها الحكومة وهذا ما أثبتته مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية.
- تحسين بيئة مناخ الأعمال حتى يتسنى لها جذب أكبر عدد من مصادر التمويل على غرار الاستثمار الأجنبي.

الملاحق:رقم 1 -

الجدول (01) إيرادات الموارد النفطية (%) من إجمالي الناتج المحلي -

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
20.60	17.60	18.40	20.20	22.20	29.10	30.70	28.70	30.50	20.60	23.40	27.30	26.10	23.80	20.50	12.80	10.00	12.10	15.60	14.30	10.20	

المصدر: -
(البنك الدولي البيانات المفتوحة